إلى الأمام

مجلّة سياسية فكرية مغربية

تصدر مؤقّتاً مرّة كلّ شهرين

العدد
6
ماي
1993

مواد العدد

عدد 6 / ماي 1993

إفتتاحية
ص 3

"الديمقراطية الحسنية"
ديكتاتورية بوليسية-عسكرية
ص 5

فيالق الموت والظلام سلاح جديد/قديم
بيد النظام الملكي الإرهابي
ص 6

سياسات النظام الملكي تجاه
منطقة وسكان الريف
ص 7

حول مؤتمر التآمر بمالقا
ص 10

بيان المؤتمر الوطني الخامس
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
ص 13

منبر مفتوح للنقاش
الحزب الثوري جاهز قديم أم متجدّد الولادة؟
ص 17

مديرة النشر
ماري-كرستين أولاس

رئيس التحرير
ابراهام السرفاتي

عنوان المراسلة
BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
FRANCE

Fax. (33 - 1) 48 76 45 63

الحساب البريدي
CCP 13025 17 K PARIS

كلمة أولى

فاتح ماي

النضال النقابي الوحدوي مهمّة جميع الديمقراطيين

في أفق إعادة بناء الوحدة النقابية على أسس ديمقراطية

فاتح ماي، عيد الطبقة العاملة والشغالين، مناسبة فرضتها نضالات وكفاحات العمال على المستوى العالمي، وهو بذلك يُعتبر عيدا أمميا.

فاتح ماي يعود هذه السنة، وكباقي السنوات السابقة متوِّجا سنة حافلة بالنضالات، عشرات الإضرابات واعتصامات العمال في مختلف مدن ومناطق المغرب، كتعبير مملموس على صمود العمال والكادحين وطاقاتهم المخزونة التي تحمل بذور مجتمع الغد، مجتمع تصبح فيه السيادة للشغالين والكادحين، لا مكان فيه للطفيليين والمُستغلين...

إن قراءة بسيطة لأهم نضالات هاته السنة وبعض مميزاتها تؤكد مرة أخرى ما يلي:

1- تشتت وتشذرم هذه النضالات مما يؤثر عليها سلبا. وقد نتساءل هنا ما هو دور المركزيات النقابية؟ أليس هو بالضبط التنسيق بين هذه النضالات وطنيا، وإخبار ومساعدة العمال على إيجاد الأساليب التنظيمية الأكثر فاعلية لإنجاح نضالاتهم؟ وما هو دور الأحزاب السياسية "الديمقراطية"؟ أليس هو بالضبط إعطاء هاته النضالات بعدها السياسي صداها داخل المجتمع وتحقيق الجسور بينها وبين قطاعات المجتمع الأخرى؟

2- ضعف القوى الثورية والبروليتارية مما يحد جدا من إمكانية صهر تلك النضالات ومراكمتها لتحقيق القفزة النوعية المنشودة والمتمثلة في امتلاك الطبقة العاملة ومجموع الكادحين لأداتهم الثورية وتنظيماتهم الذاتية التي تمكنهم من التحكم في مصيرهم في مواجهة نظام الإستغلال ولكن أيضا لتحميهم ضد تسلط أحزاب الطبقات الأخرى (البورجوازية الصغرى والمتوسطة) على نضالاتهم لتحقيق أهدافها السياسية واستعمالها في مساوماتها مع النظام.

3) على المستوى النقابي، لازال التأثير السلبي للتمزّق النقابي جاثما على نضالات الطبقة العاملة. فرغم بعض النضالات المشتركة التي تقوم بها ك.د.ش و إ.ع.ش.م، إلاّ أن السائد يظلّ هو تغليب المصالح الضيقة لقيادات المركزيات النقابية وبيرقراطيوها لخدمة الأحزاب التي تنتمي لها وتخضع لتقلبات الظرف السياسي أو الإنتخابي...

وإذا كانت بيروقراطية إ.م.ش عريقة وجذورها مغروسة في لحم قطاعات واسعة من الطبقة العاملة، فإنّ قيادة ك.د.ش لن تستطيع أن تُشكّل بديلا فعليا في أعين العمال والشغالين مادامت تنهج في الغالب أساليب بيروقراطية ومادامت تابعة وخاضعة لتوجه المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية.

إنّ الموقف التاريخي الذي عبّرت عنه منظمة إلى الأمام ومارسه مناضلوها بل عديد من المناضلين الديمقراطيين لازال يحتفظ براهنيته وبكلّ قوّة صحّته، إنّه موقف التواجد أينما تواجد العمّال وأينما كان النضال بغضّ النظر عن هاته المركزية أو تلك، ودون ترك أيّة فرصة تمرّ دون تشجيع روح العمل النضالي الوحدوي على مستوى القواعد، في أفق استعادة العمّال والكادحين لوحدة وفعالية حركتهم النقابية. وهذه متمنياتنا للطبقة العاملة المغربية بمناسبة عيدها فاتح ماي.

إفتتاحية

شطط استعمال السلطة، جوهر النظام المغربي

"إنّني أفضل الشمبّانيا والفتيات"، ذلك ما قاله لي عميد الشرطة "الحمياني" ليلة 10 نوفمبر 1974 بين حصّتين من التعذيب وهو يسخر من مشروعنا الثوري.

وشيئا لم يتغير منذ ذلك الوقت، يستمرّ التعذيب ولازالت النساء تعامل كبضاعات لإشباع الشهوة. إنّ سلطة الجلادين هي سلطة ساديين، والكومسير المركزي ثابت لم يشذ عن القاعدة بل على العكس، إنه جزء من القاعدة. إن جوهر النظام المغربي قائم على الشطط في استعمال السلطة. إن النظام المغربي هو نظام الجلادين.

و لكونهم بالضبط يشكلون حكم ساديين، هو ما يجعل كوميسيرات الحسن الثاني ينشرون الخوف إلى حدّ الرّعب. وذلك هو هدفهم المنشود. والنساء اللّواتي اغتصبهنّ ثابت يعرفن ذلك جيّدا. إنّ سيطرة الخوف، والذي أنذرت بحلوله التصفية الجسدية للمقاومة و مجازر الريف، تنصبّت بشكل مفتوح وعلى نطاق واسع في المغرب منذ يوليوز 1963 عندما تمّ إعتقال وتعذيب المئات من مناضلي الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، لعدّة أشهر بدار المقري بالرباط. وهذا جاري به العمل إلى يومنا هذا. بل أكثر من ذلك فقد عمّ هذا الأسلوب كلّ مخافر البوليس والدّرك في المغرب ويستعمل في معالجة كلّ قضية بوليسية.

سطل ماء، عجلة شاحنة، قضيب من حديد بين طاولتين وخِرَقٌ قديمة، تلكم اللوازم الأوّلية المستعملة في كلّ كوميسارية بغرض دفع المتهمين إلى الجنون، وأكثرهم عرضة لذلك هم في الغالب من محيط الجنحة أوالجريمة. إنّهم يُجبرون على توقيع أيّ شيء وينهون حياة يائسة في سجون الموت البطيء بالمغرب، بعد تشتيت عائلاتهم.

أمّا في الأحياء الشعبية بالمدن الكبرى، فإنّ الخوف ينتشر بحلول الظلام، الخوف ليس من اللّصوص وقطاع الطرق بل الخوف من دوريات البوليس، من حرّاس الأحياء، من المقدمين والقوّات المساعدة. إنّ أصدقاءنا الإسبان يتذكرون "سيرينوس" Serenos ديكتاتورية فرانكو. وللأسف كم من الشباب في هذه السجون بالدار البيضاء والرباط يصيرون إلى الحماقة بعد مرورهم من الكوميساريات.

ظهرالحرس (الأواكس) بالجامعة المغربية في بداية الثمانينات. وأيّ طالب يتجرأ بتعليق ملصق أو التعبير عن أفكار راديكالية، خاصّة إذا كان ذا اتجاه ماركسي، يعتبر ضحية مقصودة. ويمكن أن ينتهي الأمر به إلى الكوميسارية حيث ينتظره الجلادون، إن لم يتكفل به الحرس الجامعي مباشرة.

والأخطر من ذلك هو انتقام حكم الجلادين الساديين من عائلات المناضلين الثوريين والراديكاليين.

كما يشكّل الإنتقام الرّهيب من عائلة أفقير التسجيد الأكثر درامية. وهذا الإنتقام ليس مصدره كوميسير بسيط ولكن تقرّر في أعلى هرم الدولة.

وهل يمكننا أن ننسى الإنتقام من عائلاتنا والبطش المستمرّ ضدّها؟ وكيف نستطيع أن ننسى محاكمة وسجن أبنائنا ونسائنا في يناير 1984، فقط لكونهم أبناؤنا ونساؤنا؟ هل يمكنني أن أنسى -وأستسمح إن أشرت إلى ذلك- التعذيب الذي تعرّض له إبني في 1972، 1979 و 1984 فقط لكونه إبني؟ كيف لي أن أنسي ذلك الأب الوقور لأحد شهدائنا الذي مات تحت التعذيب وقد رفض أن يتقدّم بدعوى قضائية، خوفا على أبنائه الآخرين. هل لي أن أنسى أخت أحمد بنسعيد التي أجهضت في كوميسارية طنجة بسبب شراسة البوليس الذين أفلت أخوها من أيديهم.

و هل ننسى الخوف الذي لازم لزمن طويل أوساط المُعارضة البرلمانية المغربية من نطق إسم تازمامارت الرّهيب؟ نذكّر هنا بأنّ محمّد بن سعيد أمين عام م.ع.د.ش هو الذي أزاح الستار عن تازمامارت في البرلمان.

واليوم ماذا تفعل نفس الأوساط، (أوساط المعارضة البرلمانية) بعد قضية ثابت؟ يُحكم على ثابت بالإعدام -وهي أنجع وسيلة لإسكاته-، تحصل بعض التغييرات على رأس الشرطة، لكن تبقى دار لقمان على حالها. إنّ ما تفعله هو التحضير لإنتخابات برلمان مقبل قد يُتاح فيه المجال للكلام أكثر، لكن بدون سلطة حقيقية إضافية. بل ويستعدّ البعض للمشاركة في حكومة مُقبلة.

أكيد، تتمّ المطالبة بإطلاق سراح النوبير الأموي، لكن قادة أحزاب المعارضة هاته لم تُمح قط إلى الأرضية السياسية التي عبّر عنها الأموي وأكدها أثناء محاكمته الثانية، أرضية تضع موضع السؤال، وعن حق، نظام الحكم هذا.

إذ بدون مراجعة نظام الحكم في جوهره، فلن تقوم هذه "المعارضة" سوى بذرّ الرّماد على الأعين للتغطية على المساومة التي يتمّ التحضير لها وعلى المتاجرة مرّة أخرى على حساب الشعب المغربي.

ولقد تطرّقت منظمة "إلى الأمام" لذلك في بيانها لـ30 غشت 1992:

« وبهذا الخصوص، يجب أن يكون واضحاً بأنه لايمكن أن يكون هناك تقدُّم حقيقي نحو الديمقراطية بالمغرب بدون تدمير الجهاز المخزني الذي يحاصر البلاد والشعب ويخنقه بالإرهاب، واستبدال هذا الجهاز بمجالس منتخبة وبحكومة منبثقة من البرلمان ومسؤولة أمامه وأمامه فقط، وهذا البرلمان هو نفسه منتخب كلية من الشعب؛ بدون إعادة البناء الكامل لهيئة القضاء المنخورة بالرشوة وبالخضوع الأعمى للبوليس؛ بدون وضع حدٍّ للتملق والانصياع المفروض والمخجل للملك من طرف كل الهيئات المُشكّلة؛ بدون وضع حدٍّ للتعسف الذي ينزل بكل ثقله على كل صحافة حرة؛ بدون إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين والمناضلين النقابيين المسجونين؛ بدون الكشف عن مصير المختطفين بإطلاق سراح الأحياء وتقديم الحساب على الأموات منهم؛ بدون العودة اللامشروطة لكل المغتربين؛ بدون محاسبة الجلادين على جرائمهم؛ و بدون كشف الحقيقة على الواحد والثلاثين سنة من الاضطهاد

والإرهاب التي فرضت على الشعب المغربي.

وواضح أيضاً أن هذا الهدف لايمكن انتزاعه بدون نضال الشعب وتنظيمه. من هنا أهمية الهدف المتمثل في دستور يُعِدُّه مجلس تأسيسي منتخب ومنبثق من الشعب. هذا هو بالفعل الهدف المركزي للمرحلة الحالية.

لكن من الذي سيستدعي هذا المجلس التأسيسي وينظم إنتخابه؟ لايمكن أن يكون المخزن ولا جهازه. من هنا ضرورة قيام القوى الديمقراطية، وبالدرجة الأولى الاتجاهات الجذرية ضمنها، بتنظيم الشعب أو تشجيعه لتنظيم نفسه بكل الأشكال المختلفة بصفة مستقلة عن السلطة القائمة من أجل خلق شروط لانعقاد هذا المجلس انطلاقاً من هذه التنظيمات ومن مجموع منظمات الشعب الجماهيرية المناضلة الحالية أو التي ستتطور، وهذه التنظيمات كلها ستتسطيع أن تفرض نفسها **كمؤتمر الشعب التأسيسي**.»

لاخلاص لشعبنا بدون النضال الحازم ضدّ سلطة الجلادين. إنّ الديمقراطية لا تستقيم بالتواطؤ مع هذا النظام، وسيكون من باب تغليط الشعب إدعاء تقديم الدمقراطية عن طريق هذه المساومات. إنّ الزّعم بإمكانية الوصول إلى وفاق مع رئيس هذا النظام، يعني الرغبة في تكرار الخطأ القاتل الذي أدّى إلى إغتيال المهدي بن بركة.

لا يتعلّق الأمر هنا فقط بنقص في الواقعية السياسية، وهي الواقعية التي ما فتأ يتشدّق بها بالضبط متزعمو هذه التواطؤات، في حين أنّهم معميون أو تعميهم مصالحهم الضيقة.

فالأمر يتجاوز ذلك، بل وأخطر منه بكثير.

إنّهُ يتعلّق بمسّ بالأخلاق. وهل يُمكن بناء أمّة وشعب حرّين وكريمين بدون أخلاق؟

إذ لا يكفي، رغم أنّ ذلك ليس بالأمر الهيّن، عدم قبول تازمامارت وعدم قبول أن يجد جلاد تازمامارت مخرجا له، عن طريق التحايل والتواطؤ مع الحكومات الغربية.

إنّ حكم الجلادين هذا هو الذي يدوس كرامة المرأة المغربية في المقام الأوّل، وقضية ثابت تكشف ذلك بكلّ فظاعة.

أن تقبل مئات النساء المغربيات أن تقتاد إلى تلك الحجرة لتفتصب على مرأى من الكاميرا، لهو إشارة عن بشاعة تقهقر المجتمع المغربي تحت حكم الجلادين.

لن نقبل أن يقال لنا بأنّ هؤلاء الساديين حوكموا أو عوقبوا! ويتّضح جليّا تواطؤ الحكم عندما منع مظاهرة الإحتجاج التي قرّرت المنظمات النسائية المغربية القيام بها يوم 11 أبريل. "أتركن الساديين يغتصبونكن واسكتن!" كذلك يبدو أمر حكم الجلادين.

لكنّ الخطير، والأخطر مما سبق، أن تقوم أحزاب المُعارضة البرلمانية، بعد إحتجاج شكلي لا أكثر ضدّ هذا المنع، باستئناف مساوماتها مع الحكم، مع هذا الحكم.

ألا يفهم الرّجال الذين يقودون هذه الأحزاب أنّه بدون مرأة مغربية حرّة لن يكون هناك رجل مغربي حرّ؟

قبل هذا، في نهاية شهر غشت الأخير، إنصاعت قيادات أحزاب المعارضة البرلمانية للأمر الذي وجهه الحسن الثاني إلى المنظمات النسائية لكي تكف عن المطالبة بتعديل مدونة الأحوال الشخصية، التي تجعل من المرأة المغربية عبدة للرّجل.

كيف ستتمكّن هذه المرأة التي يقبلون بعبوديتها من أن تثور في وجه مغتصبيها؟

أكيد يجب على المنظمات النسائية المغربية أن تستخلص الدروس من انتهازية قيادات أحزاب المعارضة البرلمانية. ولكن في شروط المغرب، يجب أن يتلقين بالضرورة المساعدة اللاّزمة في مواجهة استبداد النظام. وهذا واجب كل الديمقراطيين المغاربة في الداخل كما في الخارج.

يجب أيضا أن يقف الرأي العام الدولي إلى جانب النساء المغربيات في نضالهن ضد الإستغلال والإضطهاد المسلطين عليهن، يجب أن يساعد ويدعم المنظمات النسائية المغربية.

يتوجّب علينا وضع حدّ لشطط السلطة في المغرب. تلك هي، و أكثر من أي وقت مضى، المهمة الأولى لمعركة الديمقراطية ومن أجل حقوق الكائن الإنساني بالمغرب. ومن غير المقبول تماما أن تسقط هاته المهمة ضحية تواطؤات أو حسابات سياسية.

أبراهام السرفاتي
22 أبريل 1993

تعليق

تخترق ما يسمى "الوسط المناضل" المغربي في باريس من حين لآخر "إشاعات"، وأكثرها تداولا، مؤخرا، أن أبراهام السرفاتي يتهيأ للتفاهم مع النظام. إنني أدعو الذين يصغون إلى هذه الدعايات أن يقرأوا الرد الذي وجهتُه لـ "جريدة" *الأسبوع السياسي* التي أطلقت هذه الإشاعة.

ولكنني أدعو بالخصوص هؤلاء الأشخاص، الذي من بينهم مناضلون شرفاء لكن مضطربون من جراء حياة المنفى، إلى **قراءة** ما كتبت منذ أكثر من سنة (وليضعوا في بالهم أنني لست من أولئك الذين يغيّرون آراءهم فيما يتعلّق بالمسائل الجوهرية بحسب ميل الرياح).

"يجب على القوى الديمقراطية المغربية وداخلها القوى الأكثر ارتباطا بالجماهير الكادحة، أن تفتح هذه الثغرة، وعليها بقدر ما تحافظ على نضالها ووحدتها، أن تمنع هذه الثغرة من الإنسداد حتّى تسير إلى الأمام على طريق ديمقراطية حقة، وعلى طريق سلطة الشعب الحقيقية.*

هنا، تأخذ أهداف البرنامج الإستراتيجي الذي اقترحناه على القوى الثورية المغربية، كل راهنيتها. عندما نقول "القوى الثورية المغربية"، فإنّنا لا نحصرها فقط في تلك القوى القائمة اليوم، والتي يعلم الكل كم هي مشتتة. يتعلق الأمر أيضا بامكانية تجذير أعمق للقوى الديمقراطية الحالية الأكثر ارتباطا بالجماهير الكادحة، ولا سيما بالطبقة العاملة، والتي تستطيع أن تذهب، عبر تجربتها الخاصة، إلى نهاية الطريق الثوري، وأن تجذب معها فئات عريضة من الطبقات المتوسطة، بل حتّى أغلبيتها الواسعة. لذلك يجب أن نحافظ، رغم تقلبات النضالات السياسية الحالية والقادمة، على المسعى الوحدوي الذي بدأ ينصهر في السنوات الأخيرة.

يتعلق الأمر أيضا بالتنظيم الثوري لجماهير الكادحين في المناطق المهمشة (مهمشة بالمقارنة مع "المغرب النافع" بالنسبة للحماية كما بالنسبة للمعمرين الجدد.) التي يُعدّ المخزون الثوري فيها الأكثر أهمية في البادية المغربية، شريطة أن يظل الهدف واضحا، ولن يكون هذا الهدف ديمقراطية شكلية، بل جمهورية المجالس الشعبية المرتكزة على لامركزية واسعة، على الإستقلال الذاتي لهذه المناطق وعلى احترام اللغة والثقافة الأمازيغيتين" (تقديم كتابي "في سجون الملك")

*الثغرة التي يجب اختراقها في المرحلة الحالية، ضدا عن تنازلات أولئك الذين يعقدون التسويات مع نظام الإستبداد دون حياء، ولكن أيضا ضدّاً عن للمزايدات اللامسؤولة، هي **مؤتمر الشعب التأسيسي**.*

أبراهام السرفاتي
4 مايو 1993.

"الديمقراطية الحسنية": دكتاتورية عسكرية-بوليسية

سقط الحاج الكوميسير ثابت فمتى ستدقّ أجراس الثابت الأوّل ؟

اهتم الرأي العام الوطني والدولي، في الآونة الأخيرة، بقضية الفضائح التي غطس فيها عديد من مسؤولي أجهزة القمع والبوليس السياسي. لقد سقط الحاج الكوميسير ثابت، أما الثابت الأول فلازال ثابتا، جاثما على صدر شعبنا. وما دام هذا "الثابت الأول" قائما فستظل ثوابته تعيث فسادا، تقهر المواطنين، تنتهك أعراض النساء وتنتزع الخبز من أفواه الأطفال...

إنّ خطورة القضية، في تفاصيلها وفي جوهرها، واضح وجليّ، إنّها مأساة على جميع الأصعدة، مأساة إنسانية مباشرة بالنسبة للضحايا وعائلاتهم، مأساة مجتمع يئن تحت عبء الفقر والأمراض الإجتماعية تعاني فيه المرأة اضطهادا مضاعفا، ثم مأساة شعب يرزح منذ عقود تحت وطأة نظام ملكي يرتكز في جوهره ويعتمد في استمراريته على جهاز متعفن يضم كل حثالات المجتمع، لا حدود له مادام يخدم ويحافظ على مصالح النظام القائم، معصوم من القوانين الجاري بها نفسها، وله الحصانة المطلقة، حصانة يمنحها إياه مباشرة القصر.

لانتدري بالضبط كيف ولماذا تم الإفراج عن بعض جوانب هاته القضية على مرأى ومسمع الرأي العام الوطني، وهو النوع من القضايا التي عادة ما يتم معالجتها بطريقة أو أخرى في أقبية وزارة الداخلية أو في حدائق القصر السرية. لكن الذي ظهر جليا هو أن النظام عمل ما في وسعه، بعد إنكشاف هذه الفضيحة، على استغلالها لصالحه والإستفادة ما أمكن منها. فإذا تركنا جانبا النواحي التمويهية ومحاولة حصر مسؤولية ما جرى في مسؤولين -حتى ولو كانوا موظفين سامين- ومحاولة إيهام الرأي العام الوطني والدولي بأن النظام المخزني يناوئ الفضائح، ويذود عن عرض النساء ويحارب الفساد.

فالحقيقة الأولى التي لا يمكن طمسها هي أن دولة المخزن تسعى لإلهاء الشعب عن مشاكل الشغل، وبطالة الخريجين، وانسداد الأفق لدى فئات متزايدة من الشعب المغربي وأكثرها دراماية قوارب الموت وتحويل انتباه الرأي العام وعطفه عن إضرابات الطبقة العاملة في عدة قطاعات.

أما الحقيقة الثانية فهي محاولة النظام مغازلة الأصوليين باقتراب الإنتخابات التشريعية وكذا استجداء الديون والمساعدات الأوروبية تحت يافطة محاربة الفساد والمخدرات التي تشكو منها أوروبا، والظهور خصوصا أمام الرأي الديمقراطي الغربي بمظهر دولة القانون التي تعاقب حتى أكبر المسؤولين في أجهزتها البوليسية.

أما المسألة الثالثة وهي أن ما يجري قد يكون عبارة عن تصفية حسابات ثانوية بين بعض عائلات المافيا المخزنية أو بين مختلف مؤسسات الجهاز العسكري-البوليسي.

بهدف فضح حقيقة جوهر النظام تنشر مجلة إلى الأمام، فيما يلي، مقتطفات من دراسة حول الجهاز العسكري- البوليسي في المغرب أنجزت سنة 1986، تحتفظ بكل راهنيتها وتضع قضية الكوميسير وغيرها من الفضائح في إطارها الصحيح.

أوّلا
الجهاز العسكري-البوليسي

1- الملكية

إنّ جوهر السلطة السياسية في المغرب يتمثّل في جهاز عسكري-بوليسي أكثر فأكثر تهيكلا و أخطبوطيا.

ويعتمد الملك، الذي يوجد على رأس ذلك الجهاز، بشكل متزايد على هذا الجهاز نفسه، ويصبح بذلك (الملك) أكثر فأكثر ارتباطا به في ممارسة سلطته نفسها.

إلاّ أنّ الملك يحاول إتقاء تبعية متزايدة لهذا الجهاز قد تشكل خطرا على نظامه، ولو بتفوق أقل من السابق بفعل فتعمّق الأزمة الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، والمأزق التي وصلت إليه حرب الصحراء الغربية الذي أدّى موضوعيا إلى تقوية الجهاز البوليسي-العسكري-

(.....)

ولهذا الهدف فإن الملك يُضفي كل صفات "شرعيته" على هذا الجهاز محاولا في نفس الوقت تقوية حكمه الفردي بمراقبة كل المرافق الإستراتيجية لجهاز الدولة وبسط قوته الإقتصادية. وبالفعل فإن الملكية لاتنفك تفتخر بكونها الوريث "الشرعي" لأربعة عشر قرنا من تاريخ المغرب، والمحافظ على وحدة ودوام الأمة.

ويستمد الملك شرعيته من القانون الإلهي بوصفه ينحدر من سلالة الرسول و"أمير المؤمنين"، ولا يمكن للدستور إذن أن يكون سوى هبة من "جلالته" في إطار" رأفته اللامتناهية"، يجود بها على رعاياه المطلوب منهم التصديق عليه بالأغلبية الساحقة.

(.....)

لكنّ تهميش الملك لمؤسساته الدستورية نفسها، وعمله الدؤوب على إضعاف القوى السياسية والنقابات، يؤديان إلى نسف "مشروعيته" نفسها ويتركانه وجها لوجه مع الجهاز العسكري-البوليسي، خاصة وأن احتكار الملك وعائلته للإقتصاد يعمّق التناقض مع قاعدته الإجتماعية: الفئات المهيمنة المحبوطة أكثر فأكثر من جرّاء لعبة إقتصادية لا متكافئة.

وتزداد التناقضات خطورة بقدر ما تُنسج علاقات متعددة بين أطر الجيش وقوى الأمن عموما وبين أوساط رجال الأعمال (زواج، صفقات تجارية مشتركة...ألخ)

(.....)

إن قوى البوليس، أمام احتداد التوترات الإجتماعية بفعل الأزمة الإقتصادية، وأمام التفكك المتسارع للأشكال التقليدية للمراقبة الإجتماعية بسبب تفلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في كل المناطق، وبما أن القمع يظلّ الوسيلة الأساسية للإبقاء على النظام القائم، فإن مختلف الأجهزة القمعية (رجال الدرك، شرطة، قوات مساعدة) ستتضخّم بوفود أطر شابة، ذات مستوى تعليمي وتكويني مرتفع.

وعليه، فإن إجمالي قوات القمع سيعرف زيادة متسارعة. وفي الوقت الذي يمس فيه التقشف كل القطاعات، فإن قوات الأمن تظلّ غير معروفة. فالتقديرات حول الجيش المغربي عموما تصل إلى أزيد من 200 ألف جندي وضابط وضابط صف في حين يفوق عدد قوات الشرطة مائة ألف (تقديرات سنة 1986)

(.....)

دائما ولإحكام المراقبة على المجتمع بدعوى "تقريب الإدارة من المواطنين"، وخلافا لمظاهر "الدمقرطة" وخطابات "اللامركزية"، فإن إختصاصات وزارة الداخلية هي في اضطراد مستمر على مر السنين وخاصة السنوات الأخيرة.

إنّ وزارة الداخلية تسعى، من خلال بنيتها وطريقة تسييرها، إلى مراقبة مجموع الحياة الإجتماعية.

(.....)

هذا الغزو المتزايد لعديد من مجالات الحياة الإجتماعية من طرف الجهاز العسكري البوليسي، بل طبيعة نشاطه نفسه القائم على المراقبة وعلى الأساليب الأكثر فأكثر قمعية وتسلطية يؤدي إلى تبديد طاقات كثيرة وتدفع إلى كبت بل وتقهقر المجتمع.

بالإضافة لذلك فإن هذا الواقع يتيح إمكانية الإغتناء السريع للأطر العليا لهذا الجهاز، الذين يتصرفون في ميزانيات هامة، ويمارسون سلطة حسب هواهم على حقل واسع من الأنشطة، يستفيدون منها لتحويل الأموال عن طريق الرشوة والإكراه واستغلال النفوذ ومختلف أشكال التهريب، مكدّسين ثروات طائلة يستثمرونها في صفقات مشتركة مع البورجوازيين الكبار تسمح لهؤلاء بالإفلات من الإبتزاز والتعقيدات الإدارية المتنوعة وبالتوفر على حماية كافية، كلّ هذا يتيح عقد تحالفات، عادة ما تُعزّز عن طريق الزواج، بين أفراد الأجهزة القمعية والعائلات البورجوازية.

هكذا تشكّلت مافيات حقيقية تعيث فسادا في البلاد حسب هواها.

(مقتطفات)

فيالق الموت والظلام المتأسلمة سلاح قمع جديد/قديم بيد النظام الملكي الإرهابي

المعطي بوملي، محمّد آيت لجيد، شهداء سقطوا ضحايا القوى الظلامية المتستّرة وراء الدين الإسلامي ناهيك عن أعداد الجرحى والمعطوبين بسكاكين وهراوات وسلاسل أقوام همّج.

وإذا كان تاريخ الحركة الإسلامية بالمغرب ملىء بمظاهر التواطؤ مع النظام الملكي في قمع وملاحقة المناضلين التقدميين، إلا أن ذلك لم يتخذ أبدا الأبعاد الخطيرة التي بدأ يأخذها منذ نهاية الثمانينات.

لقد تنامى الإرهاب الظلامي بشكل مقلق و اكتسى طابعا ممنهجا أكثر من أيّ وقت مضى، حيث تشكّلت عصابات شبه عسكرية بكلّ معنى الكلمة، مدرّبة ومأطّرة من طرف النظام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تقوم هاته العصابات بتنظيم محاصرة ومهاجمة الكليات والأحياء الجامعية وإصدار فتاوي الإعدام وملاحقة ومحاكمة بل وتنفيذ تلك الأحكام في حقّ مناضلي إ.و.ط.م وخصوصا مناضلي النهج القاعدي.

وهكذا تمّ تنفيذ فتوى الإعدام في حقّ المناضل المعطي بوملي وبأبشع الطرق وأكثرها همجية بذبحه وتقطيع عروقه.

نفس العصابات ونفس السناريو، أي بتواطؤ وتحت أنظار البوليس، تمّ اغتيال المناضل محمّد آيت لجيد وبطريقة وحشية لا يضاهيهم فيها سوى حقد وشراسة الصهاينة، حيث هووا بحجر كبير على رأسه بعد تعذيبه.

وليس من باب الصدفة أن يتعمّد أعداء العقل ضرب وتهشيم الرؤوس، فهي مركز التفكير، وهو ما يزعجهم، إنّه تعبير ملموس عن معاداة كلّ عقل متنوّر وكلّ تفكير متقد.

من هنا يتعيّن على جميع الديمقراطيين والتقدميين المغاربة التزام الحذر واليقظة لمواجهة هذا الشكل الجديد/القديم المستعمل لقمع المناضلين، قديم لأنّ لنا تجارب بداية السبعينات، لكنّه جديد من حيث التطوّر الكمّي والنّوعي الذي عرفه هذا الأسلوب في السنوات الأخيرة. إنّه أسلوب يستعمله أو يُشجع على استعماله لممارسة قمع المناضلين بشكل غير مباشر. إنّه بإيجاز أسلوب فيالق الموت الذي طالما استعملته ديكتاتوريات أمريكا اللاتينية ضدّ شعوبها.

إنّ لجوء النظام المغربي إلى استعمال هذا الأسلوب وبهذا الحجم في السنين الأخيرة هو محاولة إخفاء جرائمه وخروقاته لحقوق الإنسان التي أصبحت ذائعة الصيت لدى الرأي العام الدولي. وهو بهذا الأسلوب يعتقد بأنّه سينجح في التملّص من المسؤلية المباشرة بل أكثر من هذا قد يظهر بمظهر المنقذ والمحافظ على أمن المواطنين يعرف كيف يتدخّل في الوقت المناسب لتوقيف الصراع الذي ينشب بين الطرفين المتحاربين، ويصبح بذلك الضامن الوحيد للإستقرار والأمن، وبدونه تتفشى الفوضى ويستتب التقاتل والخراب!

إنّ ما يحدث حاليا يجب أن يأخذ مأخذ الجدّ الذي يستحقّه وبالخطورة اللاّزمة، كما أنّه مؤشّر قوي ينذر بتطوّر نوعي في أساليب القمع للنظام المغربي، هدفه في نهاية المطاف إشاعة جوّ من الإرهاب لتوقيف المدّ النضالي المتنامي، ولنكن حذرين أكثر من أيّ وقت مضى، فالوحش الجريح يصبح أكثر شراسة.

كريم عبد الكريم

سياسة النظام الملكي
تجاه منطقة وسكان الريف

بادي، الأمر، لفهم الواقع الموضوعي لشمال المغرب المتسم بالتهميش والتخلّف الهيكلي، وجب الإشارة إلى أبرز العوامل التي طبعت صيرورته والتي يمكن حصرها فيما يلي:

– صعوبة التضاريس وقلّة الأراضي الصالحة للزراعة وتمتّعها بسواحل على البحر الأبيض المتوسّط والمحيط الأطلسي مطلّة على أوروبا؛

– إنّ القطاع الأساسي للإنتاج فيه هو القطاع الزراعي؛

– على المستوى السياسي، هدفت سياسة النظام الملكي إلى فرض المركزية المخزنية وإبقاء الأوضاع القائمة على حالها، وعلى المستوى الإقتصادي تبنّي التصوّر الإستعماري باعتبار المنطقة جزءاً من المغرب غير النافع؛

– على المستوى التاريخي، شكّلت مناطق الشمال جزءا من بلاد "السيبة"، وهكذا عاشت إلى حدود الإحتلال، في أوائل القرن العشرين، في ظلّ ديمقراطية نسبية ونوع من التعادلية الإجتماعية، وهو ما يُفسّر في حدود ما حدّة الصراع القائم بين سكّان المنطقة والسلطة المخزنية (إنتفاضة الريف 1958/59 وانتفاضة 1984).

– سيادة اللغة والثقافة الأمازيغية لدى نسبة كبيرة من سكان المنطقة.

*

***

تردّد في الآونة الأخيرة بشكل مكثّف خطاب حول تنمية مناطق الشمال على إثر الحملة الأوروبية لمحاربة زراعة وترويج المخدرات والهجرة السرية مما يطرح علينا التساؤل عن مدى مصداقية هذا الخطاب، وهو ما يتطلّب نوعا من التحليل للكشف عن بعده الحقيقي. إذن يجب الإستناد على مُعطيات ملموسة قصد معرفة خلفيات وجوهر الخطاب. وفي هذا الإطار لن نجد أحسن من تجربة مشروع التنمية القروية للريف الغربي، الذي مرّ على إنطلاقها ثلاثة عقود من أجل المساهمة في إيجاد الإجابة على السؤال المطروح.

بعض معطيات مشروع التنمية القروية للريف الغربي DERRO :

تمّ إنجاز دراسة المشروع في أوائل الستينات من طرف بعثة تقنية للمنظمة العالمية للزراعة FAO وشملت حوالي 25000 كلم مربّع، وامتدّت إلى عشرة أقاليم: الحسيمة، الناظور، الشاون، تطوان، طنجة، العرائش، تازة، تاونات، فاس، القنيطرة. أمّا عن الأهداف التي حُدّدت لهذا المشروع فهي التالية:

* محاربة إنجراف التربة

* الرفع من مستوى معيشة السكان

* الحدّ من ظاهرة هجرة السكان

من أجل تحقيق هذه الأهداف يحتوي المشروع على الإجراءات التالية:

– محافظة وتشجير الأراضي

– الإستثمار الفلاحي المعتمد على تحسين وسائل إستغلال الأرض عن طريق إدخال التقنيات الحديثة (الجرّار، الأسمدة، البذور...)

– إنشاء الطرق

– توعية السكان وتنظيم عملهم في إطار وحدات إقتصادية وتعاونيات وجمعيات.

من جهة أخرى قُدّرت مجموع إستثمارات المشروع بحوالي 2.1 مليار درهم طوال 25 سنة بالنسبة للتمويل الأجنبي للمشروع (مساعدات من طرف المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للتغذية والصندوق الخاص لهيئة الأمم المتحدة وكذا مساعدات بعض الدول: ألمانيا، بلجيكا، كندا، فرنسا...).

بخصوص العوامل التي كانت وراء قيام مشروع التنمية القروية للريف الغربي نُميّز بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. فبالنسبة للأولى توجد من جهة الوضعية الإنتقالية ما بعد الحماية الإسبانية لشمال المغرب (1956/61) حيث عانى من أزمة إقتصادية حادّة بسبب النمو الديمغرافي وركود الإنتاج الفلاحي إضافة إلى الأسباب السياسية: إنتفاضة الريف /1958 59 التي سقط على إثرها عدد كبير من الضحايا. ويُمكن إعتبارها كردّ فعل مُباشر لمقاومة فرض المركزية المخزنية.

كما هو معلوم منطقة الريف كانت دوماً جزء من بلاد "السيبة"، أي خارج نفوذ السلطان وسلطة المخزن.

ومن جهة أخرى هناك مستوى العيش المتدنّي لسكان المنطقة. بالفعل، إنّ الإمكانيات الإنتاجية لمنطقة الريف محدودة حسب البعثة التقنية للمنظمة العالمية للزراعة وغير قادرة على توفير الحاجيات الضرورية لسكانها وأكّدت في تقريرها أنّه في حالة عدم التدخل سيضطرّ 75٪ من السكان إلى الهجرة. ونشير أنّ الدخل المتوسّط للعائلة سنة 1960 لم يكن يتجاوز 829 درهم والذي تقلّص إلى حدود 775 سنة 1963.

أمّا عن العوامل الخارجية، يجب القول أنّ فكرة مشروع تنمية الريف الغربي تبلورت في أوائل الأمر من أجل حماية منطقة الغرب ضدّ غزارة المياه وإنجراف التربة حيث أنّ جزء من حوض ورغة وآخر من حوض سبو يوجدان في منطقة الريف الغربي، وبالتالي تُشكل الفيضانات القروية والسريعة وانجراف التربة خطرا مباشرا على منطقة الغرب وتجهيزاتها السقوية وهو ما دفع البعثة التقنية للمنظمة العالمية للزراعة التابعة آنذاك لمشروع الغرب للقيام بدراسة في منطقة الريف الغربي وما يُفسّر إعطاء الأولوية لمقاومة إنجراف التربة في مشروع تنمية الريف الغربي. والواضح أنّ وضع هذا المشروع تقرّر أساسا من أجل حماية منطقة الغرب وسهولها.

مشروع تنمية الريف الغربي وأولوية محاربة إنجراف التربة:

خلال فترة 1965/69 شكّلت عملية محاربة إنجراف التربة أساس المشروع، وفي هذا الإطار تمّت عملية التشجير على حساب الأراضي المزروعة والمراعي الفلاحية. رغم إيجابيات هاته العملية فقد كانت لها عواقب وخيمة على سكّان

المنطقة الذين كانوا يعتمدون على المزروعات السنوية لسدّ حاجياتهم الغذائية. للإشارة كانت مساحة القمح والشعير تمثّل 83٪ من مجموع المساحة المزروعة، وكما أثّرت هذه العملية سلبيا على الماشية بسبب تقلّص المراعي ومنع الفلاحين من إستغلال الغابات.

إنّ عملية التشجير تُحدث تحوّلا يتطلّب مرحلة إنتقالية مدتها حوالي 10 سنوات وهي الفترة اللاّزمة لكي تُعطي الأشجار المغروسة ثمارها الأولى. وفي إطار الحدّ من سلبيات هاته العملية على سكّان المنطقة برمج المشروع بعض الإجراءات التي تتمثّل في:

- إمداد الفلاّحين المعنيين بمساعدة مباشرة -كمية من الحبوب والكلأ بنسبة 500 كلغ من الذرّة لكلّ هكتار غرس،
- إحداث مصالح الإستثمار الفلاحي والتعميم،
- تنظيم الفلاحين في إطار تعاونيات وجمعيات.

اعتبرت سنة 1968 نهاية تصوّر المشروع كبرنامج لمحاربة إنجراف التربة واستبدل بتصوّر جديد كبرنامج تنمية مدمجة. لكن في الحقيقة لم يطرأ أيّ تغيير فعلي في الواقع الملموس. واستمرّت عملية محاربة التعرية تحظى بالأولوية وهو ما تُبيّنه نسبة الإعتمادات المخصصة لهذه العملية: 40٪ من مجموع إعتمادات المشروع في التصميم الخماسي 1968/72 و 50٪ في التصميم الخماسي 1973/77.

إذن الحقيقة المستخلصة ممّا سبق هو أنّ قرار وضع مشروع التنمية القروية للرّيف الغربي لم يكن إنطلاقا من الحاجيات التنموية للرّيف، بل بالأساس من أجل حماية المناطق الغنية والأكثر نموّا في المغرب ضدّ الفيضانات القوية والسريعة وانجراف التربة، وهو ما يتمثّل في إعطاء الأولوية لمحاربة التعرية Erosion، التي إذا كانت ذات أهمية بالنسبة للريف، فإنّها لا يُمكن أن تُشكّل أساس تنميته.

مشروع التنمية القروية للريف الغربي ووصاية وزارة الداخلية:

في سنة 1968 عرف المشروع تعديلا تنظيميا يبدو جوهريا بالنسبة للأهداف الغير معلنة للنظام المغربي، حيث أُسندت وصاية المشروع لوزارة الداخلية تجسّدت في إحداث مديرية خاصّة للمشروع تابعة لهذه الوزارة، بعدما كان يحظى بنوع من الإستقلالية ما قبل 1968. هكذا يمكن اعتبار هذا التعديل الجانب البنيوي الذي يسعى النظام الملكي المخزني من خلاله جعل المشروع في خدمة سياسته المتبعة والهادفة إلى إبقاء الأوضاع القائمة على حالها دون تغيير. وهذا يكمن في استعمال المشروع كوسيلة لمراقبة سكان المنطقة ولصالح أقلّية محدودة، أي عدد من الزبناء الطفيليين الذين يربطون مصالحهم بمصالح النظام القائم.

وهذا يعني بالطبع أنّ الأسباب السياسية هي التي كانت وراء وضع المشروع تحت وصاية وزارة الداخلية وتعيين عامل مركزي gouverneur مشرف عليه. وتكمن هذه الأسباب في اعتبار وزارة الداخلية من جهة المؤسسة الوحيدة القادرة على تشديد المراقبة على سكان الريف وتأبيد الوضع القائم، ومن جهة أخرى المؤسسة المؤهلة لتطبيق الإجراءات اللاّشعبية الكامنة في المشروع حيث كما سبق ذكره أنّ إعطاء الأولوية لمقاومة التعرية يعرّض السكان إلى تدنّي مستوى عيشهم نتيجة تقلّص مساحتهم المزروعة وحرمانهم من استغلال الغابات وبالتالي إلى تزايد ظاهرة الهجرة وهو ما يتنافى مع أهداف المشروع المُعلَنة.

وبالملموس أين تكمن قوّة هذه الوصاية؟ إنّ وضع الإعتمادات الباهضة المخصصة للمشروع تحت تصرّف عامل الإقليم يفتح له المجال لتوسيع وتقوية نفوذه على مستوى الإقليم. كما أنّ جلّ البرامج تُطبّق تحت المراقبة المباشرة لقائد المنطقة. إضافة إلى أنّه ليس من قبيل الصدفة أن يشمل هذا التعديل التنظيمي بالخصوص منطقة الشمال وهو ما يُثبت طبيعة علاقة النظام مع سكان المنطقة التي عاشت تاريخيا خارج نطاق نفوذ السلطة المخزنية، وقد أبانت الأحداث الخطيرة التي عرفتها المنطقة في 1958/59 حدّة الصراع ومدى مقاومة السكان للمركزية المخزنية.

والحقيقة المستخلصة هنا هو أنّ المسألة الأمنية هي التي تحظى بالأولوية لدى النظام الملكي في علاقته مع سكان الريف وليست المسألة التنموية لهذه المنطقة.

خلاصات تقييم مشروع تنمية الريف الغربي:

أوّل خلاصة تهمّ خلفية المشروع الذي تمّ إعداده أساسا قصد حماية منطقة الغرب وتجهيزاتها السقوية من فيضانات المياه القوية والسريعة وضدّ إنجراف التربة، ويبرهن هذا أنّ المشاريع التنموية المقرّرة في شمال المغرب هي أوّلا وقبل كلّ شيء في خدمة مصالح خارجية، وفي هاته الحالة المناطق الغنية، وهذا ما يتوافق مع ثوابت السياسة الكولونيالية للنظام القائمة على تقسيم البلاد إلى المغرب النافع والمغرب غير النافع.

ثانيا، هذا لا يقف عند هذا الحدّ بل يتعدّاه إلى وضع مشروع تنمية الريف الغربي تحت وصاية وزارة الداخلية سعيا من خلال هذا الإجراء إلى إبقاء الأوضاع القائمة دون تغييرها وتقوية نفوذ المخزن وتشديد المراقبة على سكّان مناطق الرّيف.

ثالثا، أدّى مشروع تنمية الريف الغربي إلى تقلّص المساحة المزروعة ونفي حق الفلاحين في استغلال الغابة ممّا زاد من عدم ثقة السكان في السلطة المخزنية التي لها أبعاد تاريخية منذ أن كان المغرب منقسما إلى بلاد "السيبة" وبلاد "المخزن". وتعمّقت هذه الهوّة عندما فتح المخزن أبواب المغرب على مصراعيها للمستعمر في الوقت الذي أبان سكان الريف مقاومة جديرة بالتقدير بقيادة الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، ولعلّ انتفاضة الرّيف 1958/59 وانتفاضة 1984 كرّسا حدّة الصراع خلال مرحلة ما بعد الإستقلال.

رابعا، علاوة على عدم ثقة الفلاّحين واجه المشروع عدّة عقبات كبيرة منها:

* ضعف الإمكانيات المالية للفلاحين الذي حدّد مستوى استعمال التقنيات الفلاحية الحديثة وبالتالي إنتاجية الأرض الضعيفة جدّا.
* طبيعة البنية العقارية المتميزة بالنسبة المرتفعة للملكية الصغيرة وسيادة الأشكال التقليدية لإستغلال الأرض (الخماسة،...).

الخلاصة خامسا مفادها مدى تأثير المشروع على ظاهرة الهجرة، إحدى الأهداف الرئيسية الثلاث. في هذا الصدد سبق توضيح أنّ أولوية محاربة التعرية نتج عنها تراجع في إنتاج الحاجيات الغذائية بسبب تقلّص الأراضي المزروعة وعدم تحقيق رفع إنتاجية الأرض. وبالطبع كان المسؤلون يعلمون هذه السلبيات وانعكاسها على توفير الغذاء اللاّزم لأبناء المنطقة وبالتالي على ظاهرة الهجرة، وهو ما يجعلنا نعتقد أنّ تشجيع هجرة سكّان الرّيف كان من بين الأهداف غير المعلنة من أجل خفض الضغط الديمغرافي والسياسي في المنطقة.

الخلاصة الأخيرة تخصّ المساعدات الأجنبية في شكل منتوجات غذائية والتغيير الذي أحدثته في نمط استهلاك السكان، إضافة إلى العجز

الغذائي الناتج عن تقلّص المساحة المزروعة سبّب في تفكك التوازن الطبيعي وهكذا تزايد اعتماد المنطقة على المصادر الخارجية لتأمين غذاء أبنائها وصارت تستورد قسما كبيرا من حاجاتها الغذائية.

برنامج تنمية الشمال من خلال تقييم مشروع تنمية الريف الغربي:

ما يثير الإنتباه هي أوجه التشابه بين برنامج تنمية مناطق الشمال ومشروع التنمية القروية للريف الغربي سواء على المستوى التنظيمي بإسناد الوصاية عليهما لوزارة الداخلية وأكثر من ذلك تعيين نفس العامل gouverneur مدير المشروع كمسؤول على البرنامج، أو على مستوى الدافع الرّئيسي لقيامهما الذي هو في كلتا الحالتين عامل خارجي.

ففي حالة مشروع تنمية الريف الغربي كان الدافع هو حماية منطقة الغرب من الفيضانات القوية وانجراف التربة، أمّا في حالة برنامج تنمية مناطق الشمال، كما هو في العلم فالدافع هي الحملة الأوروبية لمحاربة المخدرات والهجرة السرية.

ويتوضّح من هذا التشابه أوّلا أنّ إسناد وصاية البرنامج لوزارة الداخلية يؤكّد استمرارية نفس نهج النظام اتجاه سكان الشمال الهادف إلى توطيد المراقبة المخزنية على جلّ أوجه الحياة الإجتماعية، وهذا يعني بالطبع أنّ تحكّم وزارة الداخلية في البنية التنظيمية لأيّ مشروع يضمن لها إعادة إنتاج العلاقة المخزنية من أجل تأبيد الوضع القائم في هذه المنطقة ذات حساسية سياسية.

ثانيا، إنّ المشاريع التي تعدّ لمنطقة الشمال ليست نتاج رغبة مباشرة للنظام من أجل تنمية حقيقية لهذه المنطقة التي تُعاني من التهميش والتخلّف البنيوي، وكيف ذلك وهو يكن لها حقدا تاريخيا ويُموقعها في المغرب غير النافع. بل نتاج ضغط العوامل الخارجية وهو ما يجعلنا لا نُعطي أيّة مصداقية لخطاب الحسن الأخير حول تنمية مناطق الشمال الذي يُطبّل ويُزمّر لها.

وعلى صعيد الإستثمارات المخصصة لبرنامج مناطق الشمال يتحدّث المسؤولون عن 20 مليار درهم لمدّة خمس سنوات، إضافة إلى التمويل الخارجي المقدر قيمته بحوالي مليار دولار. إذا ما قارنا هذه الأرقام بتقديرات مشروع تنمية الريف الغربي، أي 2.1 مليار درهم لمدّة 25 سنة، وعلمنا أنّه قد مرّت ثلاثة عقود دون تحقيقها، يحقّ لنا القول أنّ هناك نوع من المبالغة نفترض أنّها بدافع الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الخارجية وتبيان أنّ النّظام مازال وفيّا لتبعية الغرب. ومن جهة أخرى تشكل هذه الإستثمارات فرصة ثمينة لحفنة من المسؤولين وزبناء النظام لكي يملؤوا جيوبهم ويقوّوا مواقعهم كما حصل في التجربة السابقة.

إذن ليس من قبيل المبالغة أو التهويل، القول أنّ استراتيجية النظام اتجاه شمال المغرب اتسمت بنهج سياسة التهميش على المستوى الإقتصادي والسياسي وتشجيع التهجير والسماح بزراعة وترويج المُخدّرات، وأنّ الحملة الأوروبية لمحاربة المخدرات والهجرة السرية تمسّ جوهر هذه الإستراتيجية، وبالتالي الإستمرار في نهج نفس السياسة صار مُعيقا وفي نفس الوقت ليس هناك ما يدلّ على أنّ النظام المخزني مُقبِل على أيّ تغيير جوهري. وما نظنّ هو أنّه سيسعى إلى مداولة خطاب التنمية في الوقت الذي سيعمل على تكييف إستراتيجيته الثابتة بإدخال أشكال وأساليب جديدة لتصريفها ومن جهة أخرى سيحاول الإستفادة من هذه الظرفية لجلب أكبر قدر ممكن من المساعدات الغربية.

إنّ التساؤلات التي أثارها تقييم تجربة مشروع تنمية الريف الغربي DERRO تتجه صوب هذا الإستنتاج المتمثلة فيما يلي:

-هل يُمكن تصوّر مؤسسة ذات مهام أمنية تقوم بدور التنمية؟ وحتّى إذا اعتبرنا أنّ هذا ممكن لا محالة أنّ ذلك سيتمّ تحت مظلّة الهاجس الأمني.

- إنّ إنجاز البرنامج يفترض الإتكال على التمويل الخارجي وهذا يدفعنا إلى التساؤل التالي: هل بالفعل الرّأسمال الغربي مستعد لتحمّل مسؤولية تمويل تنمية منطقة في الجنوب تعاني التهميش والتخلّف الهيكلي؟ إنّ الإعتماد على الرّأسمال الغربي لتمويل مشاريع التنمية وهم خالص عاودنا منذ قرون بل على العكس ما يتمّ هو الإستحواذ وسلب المواد الأولية والثروات الطبيعية لدول الجنوب من أجل تنميته الخاصّة. يجب التمييز بين المساعدة "الإنسانية" لمنطقة تُهدّد مصالحه والمساعدة قصد تنمية حقيقية.

- هل يُمكن تصوّر تنمية مناطق الشمال في ظلّ البنية العقارية الحالية المتميّزة بنسبة جدّ مرتفعة لصغار الفلاحين الفقراء؟ إذا ما علمنا أنّ أيّ معالجة تنموية فعلية تقتضي تحوّلات نوعية على مستوى البنية العقارية.

- حسب المعطيات الرسمية، إنّ المساحة المُخصّصة لزراعة الكيف تبلغ 50000 هكتار، وهذه تخصّ عددا كبيرا من فلاّحي المنطقة، إضافة إلى المساهمين بشكل مباشر في تسويق وترويج مشتقاته علاوة على المستفدين غير المباشرين من هذه العملية. إذن كيف يُمكن إدماج هذا العدد الهائل من سكّان المنطقة في هذا البرنامج؟ الذي لاشكّ لن يُوفّر لهم نفس الأرباح الطائلة التي يستخلصونها من زراعة وترويج المخدّرات.

- ومن جهة أخرى، هل الشروط التي سيوفّرها البرنامج قادرة على إيقاف زحف عدد كبير من السكان إلى الهجرة؟ الهجرة التي صارت حلم الشباب حيث تفتح لهم باب الهروب من الفقر والتهميش ولو كلّفهم ذلك ثمن حياتهم.

- كيف يُمكن ضمان المساهمة الواعية للسكان الضرورية لأيّ برنامج تنموي حقيقي؟ وغير خافية علينا الهوّة التاريخية بين سكان المنطقة والنظام الملكي المخزني والتي تعمّقت بفضل الأساليب المخزنية المُمَارَسة منذ الإستقلال ممّا زاد من حقد وعدم ثقة السكان في أيّة مبادرة يقبل عليها هذا النظام.

- وأخيرا نكتفي بالإشارة إلى: كيف يمكن تجنّب استحواذ مسؤولي وزبناء النظام المخزني -كما هي العادة- على جزء كبير من الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج؟ خصوصا وأننا نعلم بأن ولاءهم المطلق ومساندتهم لهذا النظام هو الذي يضمن استمراريته، مقابل السماح لهم بالإغتناء دون حدود عن طريق الرشوة واستغلال النفوذ.

عبد السلام الخطابي

ساهموا في نشر الفكر الثوري ساندوا مجلّة إلى الأمام

مؤتمر التآمر بمالقا
لن يكون عقبة أمام تطوّر
حركة الديمقراطيين المغاربة بالمهجر

إنطلقت في أوروبا الغربية في السنتين الأخيرتين حركة للديمقراطيين المغاربة، كنتيجة لتنامي نضالات الشعب المغربي ومواكبة كفاحه من أجل الديمقراطية.

ولقد عرفت هذه الحركة تطوّرات تختلف من بلد إلى آخر وتفاوتات، وإن كان بعضها موضوعيا ومشروعا نظرا لحداثة هاته التجربة، فقد كشفت الوقائع الأخيرة والتي توّجت مؤخرا بإنعقاد ما سُمّي بمؤتمر (أو على الأصحّ تآمر) مالقا، الذي جسّد عمليا انفصال حفنة من الأشخاص عن هاته الحركة وتأسيسهم لما يُسمّى بـ "حركة المعارضين الديمقراطيين بالمهجر".

إن هذا المنحى الذي عرفته الحركة على مستوى المهجر لا يجب التضخيم من خطورته على مستقبلها إلا بقدر ما قد يخلقه انعقاد هذا المؤتمر/التآمر من تشوّش وبلبلة لدى المناضلين المغاربة ولدى الفعاليات الديمقراطية الأوروبية. ممّا يستدعي ضرورة الكشف عن حقيقة الوضع وإخبار جميع الديمقراطيين والمواطنين المغاربة وكذا القوى الديمقراطية الأوروبية بما يجري، فذلك يُشكّل الطريق المضمون لسحب البساط من تحت أرجل المتآمرين على الحركة الديمقراطية بالمهجر وبالتالي على مشروع بناء الديمقراطية بالمغرب بشكل عام.

وإذا ما تجاوزنا الدّخول في التفاصيل، رغم أهميتها البالغة في تفسير ما حدث مؤخّرا (أنظر بهذا الصدد "نشرة الديمقراطيين المغاربة بفرنسا" عدد 3)، فيمكن وبإيجاز إجمال التناقضات التي حدثت داخل الحركة على مستوى المهجر فيما يلي:

- على المستوى التنظيمي، تميّز الصراع بين تصوّرين، تصوّر ديمقراطي فعلي نابع من إرادة بناء ديمقراطي لإطار ديمقراطي على مستوى أوروبا الغربية، يساهم فيه جميع الديمقراطيين ذوو أفق تقدّمي، ولتجسيد تلك الإرادة من أجل تهييء شروط مشاركة فاعلة ومسؤولة، يتوجّب بناء هذا التنظيم على مستوى المدن والمناطق فالبلد ثم التنسيق على مستوى المهجر. كما أنّ هذا التنظيم، نظرا لطبيعته المفتوحة والمهام الذي سطّرها ليست له طبيعة حزبية، وهو بذلك تنظيم سياسي طبعا لكن لا مركزي ما أمكن.

ويُمكن القول بأنّ هذا هو التصوّر أو الرّوح التي يشتغل بها إطار حركة الديمقراطيين المغاربة في فرنسا.

أمّا التصوّر الآخر، فهو على العكس من الأوّل أخذ منحى آخر، تجسّد في الإلحاح بشكل مُثير جدا على التعجيل بـ "تأسيس حركة المعارضين الديمقراطيي بالمهجر"، كتنظيم حزبي، له قيادته (لجنة مركزية، لجنة تنفيذية...) أوّلا وقبل كلّ شيء، ليقوم بعدها "الأعضاء المؤسّسون" على الإشراف ومراقبة بناء التنظيم على مستوى البلدان.

- إنّ هذا التعارض في التصوّر والنهج التنظيمي، وإن كان يسمح بإعطاء تفسير مباشر لما حدث مؤخرا مع انعقاد مؤتمر/تآمر مالقا، فإنّه ليس سوى انعكاس لتناقض سياسي جوهري، لا نبالغ إذا ما قلنا بأنّه يرسم الحدّ الفاصل بين الديمقراطي الفعلي قولا وممارسة وبين "الديمقراطي" الإنتهازي أو "الديمقراطي المؤسّس" الذي قد يدفعه حرصه على "التأسيس" أو بتعبير آخر التحكّم مسبّقا وبشكل لاديمقراطي في مسار الحركة، و رغبته الجامحة في قيادة الآخرين، إلى نهج التآمر، ممارسة وبرنامجا.

هذا ما يظهر من خلال الأطروحات السياسية لهؤلاء المتآمرين والتي يغلب عليها فهم إنقلابي للتغيير، وطابع المزايدات اللفظية، والإنتهازية السياسية وشحن البرامج بعبارات طنانة مع تفادي إعطائها مضمونا واضحا.

لنأخذ مثلا شعار الجمهورية التي يتشدّق به أصحابنا طولا وعرضا. لا ندري ماهو مضمون هاته الجمهورية، هل هي جمهورية على النموذج السوري، أم على النموذج الإيراني...؟ لكن يمكننا وبكلّ بساطة تصوّر نموذج هاته الجمهورية إذا ما انتبهنا إلى تصريحات الزعماء المؤسسين لهاتها الحركة المعارضة (أنظر المقال الذي صدر في جريدة الوطن الجزائرية بتاريخ 18 أبريل 1993 على هامش مؤتمر/تآمر مالقا)، الذي يضع على رأس أولويات دولته الجديدة "تشكيل جيش محايد لحماية الدمقراطية" كذا! (ألا يذكرّ هذا الكلام بخطابات بعض الأنظمة الفاشية ونظام العراق ...). لكنّ الأخطر من كلّ هذا والذي يعتبر مؤشرا بالغ الدلالة على أحد التوجهات الكامنة لهذه الحركة هو حضور ممثّل عن حزب محمّد مطيع (الشبيبة الإسلامية) (أنظر جريدة "الوطن" نفس العدد) المعروف لدى جميع الديمقراطيين والتقدميين المغاربة بمسؤوليته المباشرة في إغتيال عمر بنجلون، وبهجومات حركته الفاشية على مناضلي الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في بداية السبعينات. فهل هذا يعني أنّ نموذج الجمهورية الإسلامية حاضر أيضا في شعار الجمهورية الذي يزايد به أصحابنا؟ نرجو صادقين أن نكون خاطئين. لكنّ عناد الوقائع يخيب رجاءنا مع الأسف.

من هنا نفهم جيّدا رفض هؤلاء "المتآمرين" في اجتماعات سابقة (خلال لقاء مدريد في يناير 1993) إدراج قضية المرأة في البيان الختامي، بحجّة أنّ هذا الطرح برجوازي يحرّفنا عن مهامّ الثورة، وبأنّ هاته المسألة ستُعالج بعد الثورة!!!

نفس المنطق استعمله هؤلاء في التصدّي لإدراج نقطة (ضمن بيان مدريد في يناير 1993) تتعلّق بضرورة احترام جميع المكوّنات الثقافية المغربية ومن بينها الثقافة واللّغة الأمازيغيتين، إذ رأوا في ذلك تهديدا لوحدة البلاد وتقسيما للشعب المغربي العربي المسلم!!!

فضلا على العديد من المؤشرات الأخرى، ليس أقلّها شأنا مسألة تمويل اللّقاءات في الفنادق الفخمة (للتذكير أجري المؤتمر/التآمر الأخير في أحد أفخم الفنادق بمنطقة سياحية معروفة قرب مدينة مالقا بإسبانيا) والأسفار المتكرّرة بالطائرات والمأدبات العشائية والحفلات الإستعراضية لاستجداء أقلام

الصحافيين...ألخ. ومن حقّ بل وواجب كلّ الديمقراطيين والمواطنين المغاربة أن يتساءلوا من هي هذه الأيادي المحسنة التي تغدق كلّ هاته الأموال من أجل الديمقراطية بالمغرب؟!

هذه بإيجاز بعض المعلومات والوقائع لا تدّعي إعطاء تحليل سياسي متكامل للوضع الرّاهن لحركة الديمقراطيين بأوروبا، لكنّها قد تسمح من إعمال تفكيرنا لفهم بعض خلفيات هذا الوضع المعقّد.

من دون شكّ، أنّ تنامي حركة الديمقراطيين بأوروبا انطلاقا من ماستريخت، بإيجابياتها وسلبياتها، قد أثار ويثير اهتمام وقلق النظام المغربي من جهة وكذا دول المنطقة والقوى الإمبريالية التي لها مصالح قويّة في المنطقة. لذلك فهي تسعى إلى التحكّم في مسار هذه الحركة واحتوائها، عبر عزل الديمقراطيين الحقيقيين داخلها، واستعمال البعض الآخر لتحقيق مخططاتها.

فمن غير المستبعد أن يكون التعجيل بعقد مؤتمر تأسيسي، بشكل شبه سرّي (سرّي عن الديمقراطيين الحقيقيين طبعا)، والتسهيلات المالية الهائلة لتهييء ذلك اللّقاء، وإلحاح الزعماء المؤسسين على التحكّم المطلق في مسار الحركة، قد تمّ بإيعاز محتمل لأياد خفية، تشمّ فيها رائحة قوى أجنبية، تتنافس لبسط نفوذها على منطقة ذات أهمية استراتيجية لا تخفى على أحد كما هو حال بلادنا، خصوصا وأنّ نظام الحسن المهتريء لم يعد قادرا تماما على توفير مناخ الإستقرار لضمان استمرارية وتنامي مصالحها بالمنطقة على المدى المتوسط.

على أيّ حال، لا يجب أن يؤثّر سلبا إنعقاد هذا المؤتمر/تآمر ومحاولة استحواذ كمشة من المؤتمرين، عفوا المتآمرين، على هاته الحركة. إنّ فشل هذه المؤامرة قد بدأ بانعقاد مؤتمر مالقا، وربّما أنّه من حسن حظّ حركة الديمقراطيين أن كشف هؤلاء الديمقراطيين الإنتهازيين عن وجوههم الحقيقية في بداية الطريق، إلا أنّ فشلها النهائي لن يتمّ إلا باستمرار حركة الديمقراطيين المغاربة في أروبا الغربية في بناء نفسها على أسس ديمقراطية وتوسيع قاعدتها نحو إشراك أوسع المناضلين والمواطنين المغاربة الغيورين على مستقبل الديمقراطية بالبلاد، والذين يريدون المساهمة في دعم نضال الشعب المغربي بالداخل من أجل التخلص من نظام المافيا المخزنية، وبناء ديمقراطية فعلية تسمح بانخراط فعلي وواع لجميع المواطنين المغاربة، ديمقراطية مباشرة تسمح بازدهار وتفتح طاقات كل المواطنين وخصوصا منهم النساء والكادحون، حتّى يتمكّنوا من صنع مصيرهم بأنفسهم ومن بناء أدوات دفاعهم الذاتي في المجتمع الرّاهن لكن وأيضا في المجتمع الجديد.

ويظلّ في النهاية نضال الديمقراطيين التقدميين بداخل الوطن الحاسم في الأوّل والأخير، وما يجعلنا نطمئن على مآل مؤتمر/تآمر مالقا إلى الفشل، هو افتقاده لأيّ سند ديمقراطي بالوطن فبالأحرى توفّره على سند شعبي. وبالمقابل على حركة الديمقراطيين المغاربة بأوروبا أن تعزّز علاقاتها بحركة الديمقراطيين المتنامية بالداخل، وأن تسعى إلى تعزيز ارتباطها بأوسع المواطنين بالمهجر والحفاظ على روح التعامل الديمقراطي والإحترام المتبادل بين أعضائها، فتلك ضمانة تطوّرها.

كريم

مقتطفات من مقال مراسل جريدة "الوطن" الجزائرية الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1993 والمتعلّق بمؤتمر مالقا الزعوم.

Ci-après des extraits de l'article paru dans le quotidien algérien "AL WATAN" en date du 18/04/93 relatif du prétendu Congrès de Malaga

Préparer la République

Deuxième journée, hier, des travaux du Congrès Constitutif du Mouvement des Opposants Démocrates Marocains à l 'Etranger (MODME) qui s'est ouvert vendredi à Malaga, dans l'une des salles de l'hôtel Sol Palmeras, où les services de sécurité espagnols assurent une surveillance renforcée mais discrète.

MALAGA

Correspondance particulière

Les 89 délégués venus de plusieurss pays européens surtout, et d'Algérie ont poursuivi leurs travaux tard dans la nuit, dans une ambiance assez tendue. En effet, des divergences qui séparent de nombreux opposants sur la démarche à suivre, ont fait craindre le pire sur le bon déroulement des travaux qui se tiennent à huis clos, mais finalement, de l'aveu d'un délégué *"tout se passe bien et nous allons sûrement vers la création d'un comité consultatif chargé du suivi de ce mouvement"*. (...)

Depuis vendredi, les débats portent essentiellement les divers points et chapitres qui devront constituer la future charte sur le mouvement, une charte que les opposants démocrates veulent celle d'une *"République marocaine démocratique"*, définitivement libérée du *"régime totalitaire"* du Roi Hassan II. L'un des délégués, vivant ici en Espagne, nous dira que *"nous voulons une armée neutre qui devra veiller sur la démocratie, une éducation libre, un système de santé pour tous les citoyens et non plus accessible à une seule catégorie de privilégiés. Au Maroc, il ne faut plus parler de sujets du Roi, mais de citoyens à part entière auxquels on doit garantir des droits fondamentaux"*.

(...)

A signaler que l'écriture et la présentation de l'histoire du Maroc, riche en évènements, ont fait l'objet d'une attention particulière de la part des congressistes qui disent que *"cette histoire ne doit pas être occultée. Le Maroc, historiquement, ne doit pas rester l'apanage de la famille alaouite"*.

A signaler, également, à cette assemblée la présence du représentant d'un parti islamiste dont le leader n'est autre qu'El Mouti, condamné à mort par contumace et actuellement réfugié à Tripoli. Youcef Labyad explique cette participation avec des démocrates par le fait que son parti lutte, lui aussi, pour la liberté et la ... démocratie. *"Nous sommes pour une opposition qui nous permettra de retrouver la liberté d'expression, la liberté du culte, la dignité humaine"*.

Il nous dit qu'il avait eu de fréquents contacts, en Algérie, avec les leaders de l'ex-FIS et qu'il voit régulièrement Rabah Kébir en Belgique où il est lui-même en exil. (...)

Hocine T.

بيان تحذيري

سينعقد خلال الأيام القليلة القادمة "مؤتمر" مزعوم لـ "المعارضين" الديمقراطيين المغاربة بالمهجر.

بما أن بعض منظمي هذا "المؤتمر" قد بثوا شكوكا في يناير الماضي عن طريق الصحافة الإسبانية حول مساندتي لهذا المشروع، فإني أراني مجبرا، مع الأسف، على إعطاء التوضيحات التالية:

في رسالة، بعثت بها إلى لقاء الديمقراطيين المعارضين المغاربة بالمهجر المنعقد في مدريد أيام 8، 9 و 10 يناير 1993، كنت قد وجهت تشجيعاتي لهذا اللقاء مع الإلحاح على أهمية العلاقات الديمقراطية والإحترام المتبادل بين المناضلين.علما مني بأن هذه الشروط،مع أنها أولية، لم يتم احترامها من طرف منظمي لقاء سابق ب "ويسكا" Huesca.

إن نتائج لقاء مدريد فتحت الأمل بأن مثل هذه الممارسات الخاطئة قد تم تجاوزها. مع الأسف، قامت حفنة من المتآمرين بعد ذلك بانقلاب داخل لجنة المتابعة (المنبثقة عن لقاء مدريد)، خارقين قرارات مدريد، بغرض فسح المجال أمام عقد هذا "المؤتمر" المزعوم.

ما هي الدوافع الغامضة لمنظمي هذا "المؤتمر" وما هي المصالح وراء ذلك، دون تطرق إلى تطلعاتهم الخاصة والغرور بالنفس التي تحركهم؟ التاريخ سيوضح ذلك.

من جانبي، ليست لدي ولا يمكن أن تكون لي أية علاقة مهما كانت بهذا "المؤتمر". وسأستمر في معركتي إلى جانب جميع المناضلين الديمقراطيين المغاربة من أجل انتصار الحرية والديمقراطية بالمغرب، ضد الإستبداد، على النضال الثوري للشعب المغربي من أجل تحرره من جميع أشكال الإضطهاد، وتشييد الجمهورية الديمقراطية المرتكزة على سلطة الشعب والشعب وحده.

أبراهام السرفاتي
13 أبريل 1993

تصريح

إنطلاقا من مبدأ الديمقراطية والشفافية الذي وضعته حركة الديمقراطيين المغاربة بفرنسا كضابط أساسي لممارستها، نعلن للرّأي العام الديمقراطي في الدّاخل والخارج مايلي:

- تشبّثنا بالمواقف والخلاصات التي تمّت بلورتها بشكل جماعي وديمقراطي خلال لقاء مدريد أيّام 8، 9 و10 1993، والتي تُؤكّد بالخصوص على بناء حركة الديمقراطين المغاربة في المهجر في مختلف البلدان والتنسيق الديمقراطي فيما بينها.
- رفضنا المطلق لـ"المؤتمر" المزمع عقده من طرف بعض العناصر بإسبانيا بإسم الديمقراطيين المغاربة بالمهجر للإعتبارات التالية:

* إنّ هذا "القرار" لا ديمقراطي، ويتجاوز القرارات المنبثقة عن لقاء مدريد للديمقراطيين المغاربة بالمهجر.
* نعتبر الدّعوة إلى هذا "المؤتمر" بمثابة عملية تستهدف التسلّط والمتاجرة بحركة الديمقراطيين بالمهجر والزجّ بها في مغامرة مضادّة لإرادةالمناضلين في الإسهام الديمقراطي في بناء الدّولة الديمقراطية.

- ندعو كافّة المناضلين الديمقراطيين إلى فضح هذه المؤامرة والإلتفاف وتعزيز حركتنا لخدمة نضال الشعب المغربي من زجل الديمقراطية.

حركة الديمقراطيين المغاربة بفرنسا
12 أبريل 1993

البيان الختامي للقاء الديمقراطيين المعارضين المغاربة بالمهجر

بدعوة من لجنة تحضير لقاء مدريد المنعقد أيام 8، 9 و10 يناير 1993، تحت الرئاسة الرمزية للبطل محمد بن عبد الكريم الخطابي، والذي حضره مناضلون ومناضلات من من الدول الحاضنة للجالية المغربية، منها إسبانيا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا، فرنسا والجزائر، والذي نوقشت فيه مجموعة من الوثائق الأساسية والمرجعية، سواء ما تعلّق بوثيقة ماستريخت، سراقسطة، فرنسا، الجزائر ومدريد إتفق المشاركون على مايلي:

- تسمية المشروع بـ حركة الديمقراطيين المعارضين المغاربة في المهجر للمساهمة في بناء دولة الحق والقانون، تسود فيها سلطة الشعب من خلال ممارسة ديمقراطية حقيقية، تستمد سلطتها من الشعب ومن دستور ديمقراطي يخضع للإستفتاء حرّ ونزيه يضمن بشكل أساسي:

* التعددية الثقافية والسياسية لكلّ مكوّنات الشعب المغربي
* الحريات الفردية والجماعية بما فيها حرية العقيدة وحرية التعبير ..ألخ

- إلتزامنا كمشاركين في كلّ اللقاءات منذ ماستريخت إلى مدريد بالعمل على تطوير تجربتنا وتوسيعها وإشراك كلّ الديمقراطيين المخلصين في العمل على إثرائها وإنجاحها.
- مساندتنا المطلقة ومساهمتنا في النضالات التي يخوضها الشعب المغربي من أجل إحقاق الديمقراطية الحقيقية في المغرب.
- نؤكد إلتزامنا وإصرارنا على المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين المدنيين والعسكريين والكشف عن مصير المختطفين.
- ندين المسؤولين عن الأسباب التي تدفع بالآلاف من شبابنا للهجرة عن طريق قوارب الموت والمخاطرة بحياتهم، وفي مقدمتهم النظام المغربي.
- نُحيّي كلّ المبادرات الديمقراطية الرّامية لتغيير النظام المخزني بالمغرب، ونعاهد شعبنا في الداخل على الإستمرار في تجنيد كلّ الطاقات وتوفير الشروط الضرورية للمساهمة في تحقيق الأهداف التي رسمتها حركة نضال الشعب المغربي.
- نُخلّد باعتزاز إنتفاضة الشعب المغربي المجيدة لينار 1984 والتي تُصادف تاريخ إنعقاد لقائنا بمدريد.
- نُدين الهجمة الصهيونية وعُملائها على الشعب الفلسطيني البطل ونُحيّي استمرار صمود إنتفاضته داخل فلسطين المحتلّة، كما نستنكر بشدة الطرد القسري في حقّ 415 فلسطينيا من وطنهم ونؤكد من جديد وقوفنا مع الشعب العربي في العراق.

وقبل إنتهاء اللقاء تمّ تأسيس لجنة لمتابعة تنفيذ ما تمّ الإتفاق عليه، أو بالأخص الإعداد والتحضير للتجمّع العام المقبل والتنسيق بين المناضلين في كلّ المناطق، والإشراف على توزيع وتعميم نتائج واقتراحات اللقاءات السابقة، وكذلك تأسيس لجان محلية في كلّ المناطق وجمع الإقتراحات حول صياغة مشروع ميثاق لحركتنا وعرضه على التجمع العام المقبل.

عاشت نضالات الشعب المغربي المجيد والخلود لشهدائه الأبرار

حركة الديمقراطيين المعارضين المغاربة بالمهجر
مدريد 10 أبريل 1993

البيان الختامي الصادر عن أعمـ ـال المؤتمر الوطني الخامس

للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

جدول اعمال حافل .. ووقفة نقدية عميقة وارتقاء لمستوى المسؤوليات التاريخية

وسط ظروف بالغة الدقة والأهمية ، عقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمرها الوطني الخامس ـ مؤتمر شهداء الانتفاضة ـ في الفترة ما بين ١٢ ـ ١٧ شباط الجاري ، تحت شعار : المؤتمر الوطني الخامس انطلاقة للتجديد ، وتصليب البنية التنظيمية والكفاحية ، وتعميق الديمقراطية ، وتعزيز الطابع الجماهيري للحزب وحماية الانتفاضة واستمرارها ـ على طريق تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني والتصدي لنهج ومخططات التصفية والاستسلام .

وقد تميزت اعمال المؤتمر ، الذي تكلل بالنجاح بالشعور العالي للمسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق حزبنا وعموم فصائل وقوى الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني والديمقراطي العربية .

وبروح نقدية موضوعية وعميقة ، ومشاعر وطنية فياضة ناقش المؤتمرون خلال خمسة أيام بكاملها جدول اعمال حافل تضمن مختلف جوانب عمل الجبهة سياسياً ونظرياً ، وتنظيمياً وعسكرياً ومالياً . . . وصولاً إلى البند المتعلق بانتخاب اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية . . .

وثمن المؤتمر الدور الذي لعبته جبهتنا بعموم مناضليها وكوادرها ، وهيئاتها القيادية خلال الفترة التي تقع بين المؤتمرين الرابع في ايار ١٩٨١ والخامس في شباط ١٩٩٣ ، مستذكراً المحطات الأساسية التي واجهتها الحركة الوطنية الفلسطينية ابتداء من معركة التصدي للغزو الصهيوني للبنان صيف ١٩٨٢ ، وملحمة صمود بيروت ، وتاسيس وتصاعد فعالية حركة المقاومة الوطنية والاسلامية اللبنانية ، والتي اجبرت العدو الصهيوني على الاندحار عن معظم الأراضي اللبنانية ، مروراً بالأزمة العاصفة التي المت بالثورة الفلسطينية عام ١٩٨٣ ، والحروب الظالمة ضد المخيمات الفلسطينية ، واتفاق عمان الشهير ، واندلاع الانتفاضة المجيدة ، وما رافق كل ذلك من مخططات استهدفت تصفية القضية الفلسطينية، ثم النتائج العاصفة والخطيرة التي خلفتها حرب الخليج الثانية والتي كان ابرزها ، انهيار النظام العربي الرسمي واستسلامه شبه الكامل للغزوة الصهيونية والسياسات الضارة للقيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقفزها عن برنامج الاجماع الوطني وتعاطيها مع المشروع الأميركي الصهيوني المعروف بنتائجه واستهدافاته مما يمهد لتصفية كاملة للقضية الفلسطينية ، والصراع العربي الصهيوني برمته . . .

ولقد ادرك المؤتمر ايضاً المتغيرات النوعية العميقة التي عصفت

بالعالم بعد انهيار نظام القطبين ، والانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب أصبحت فيه الامبريالية الأميركية سيدة العالم بعد أن كرست انتصارها في الحرب الباردة على ضوء انهيار وزوال الاتحاد السوفييتي السابق ، وغالبية بلدان المعسكر الاشتراكي . . .

إن مثل هذه المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، التي لا بد انها تركت ولا تزال تترك آثارها ومفاعيلها على حركتنا ونضالنا الراهن واللاحق ، قد وضعت الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية على اعتاب مرحلة نوعية جديدة ، طرحت علينا اسئلة جدية تتناول رؤيتنا وبرامجنا وشعاراتنا ومشروعنا الوطني التاريخي كما تراه وعبرت عنه الجبهة منذ انطلاقتها عام ١٩٦٧ .

هل لا زال مشروعنا الوطني الاستراتيجي مشروعاً علمياً؟

عن السؤال الكبير هل لا زال مشروعنا الوطني الاستراتيجي التاريخي مشروعاً علمياً يمتلك مقومات الاستمرار والاستقطاب والجذب الجماهيري ، قدم المؤتمر جواباً حاسماً ومستنداً إلى قناعة علمية عميقة مفاده أن تحرير فلسطين ليس عملية ممكنة تاريخياً ، فحسب بل انها عملية حتمية ، ستؤكد الحياة والأحداث على المدى التاريخي ومهما طال الزمن صحتها وسلامتها للأسباب التالية :

اولاً : ـ ان ، اسرائيل ، جسم غريب ومعتد ترفضه وتقاومه الجماهير الفلسطينية والعربية رفضاً جذرياً وحاسماً .

ثانياً : ـ ان الشعب الفلسطيني مؤمن بعدالة قضيته ، وهو متمسك بحقوقه التاريخية الكاملة ومصمم على انتزاعها مهما بلغت التضحيات ، ورغم محاولات الحركة الصهيونية وكيانها لسحق الشخصية الوطنية الفلسطينية وتبديد الهوية الفلسطينية .

ثالثاً : ـ الامكانات الهائلة التي تختزنها امتنا العربية ، وحتمية انعتاق وتحرر شعوبها يدلل على ذلك تاريخها الحضاري العريق وموقعها وامكاناتها وثرواتها البشرية والاقتصادية التي ظلت على الدوام عرضة لمطامع المستعمرين في مختلف العصور .

رابعاً : ـ إنّ الحركة الصهيونية ، التي تمكنت من تحقيق اهداف كبيرة كانت ولا زالت تسير عكس تيار وحركة التاريخ .

هذا ما تضمنه وأكد عليه البرنامج السياسي ، الذي اقره المؤتمر الوطني الخامس ، وارتباطاً بهذا الموقف الاستراتيجي تضمن البرنامج أيضاً تأكيداً لا ينقصه الوضوح على ضرورة ربط هذا الموقف بالمواقف التكتيكية ، والتي يتوجب تحديدها في ضوء حركة العوامل والظروف الموضوعية والذاتية ، واهمها موازين القوى على الصعيد الدولي والعربي والفلسطيني ، والمزاج الجماهيري . . والتحالفات .

وفي الاطار نفسه أكد البرنامج على ضرورة تمثل الدروس والاستخلاصات التي افرزتها تجربة النضال الوطني الفلسطيني ، واهمها :

١ ـ رؤية وصياغة العلاقة الجدلية بين الوطني والقومي وفق معادلات علمية سليمة . فإذا كان تغييب العامل الوطني خطأ كبيراً وفادحاً فإن ردة الفعل عليه بإهمال البعد القومي هو خطأ كبير كذلك .

٢ ـ صياغة التكتيك المناسب في اللحظة المناسبة انطلاقاً من رؤية المخاطر التي تترتب على تغييب التكتيك ، والاكتفاء برفع الشعارات الاستراتيجية ، وتلك التي تنجم في المقابل عن الغرق في التكتيك وانتهاك الاستراتيجية .

وفيما يتعلق باللحظة الراهنة فإن التكتيك لا يعني الانخراط بالعملية السياسية الجارية حالياً في واشنطن والقائمة على أساس مشروع الحكم الاداري الذاتي ، ولا يعني دخول اي مساومة سياسية بغض النظر عن طبيعة وشكل ومحتوى هذه المساومة .

وقد اكد البرنامج السياسي على أن الجبهة ليست ولا يجب ان تكون ضد المساومات من حيث المبدأ ، ولا هي ضد التعاطي مع الحلول السياسية من حيث المبدأ ، لكن التكتيك السليم في هذه المرحلة ، والذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وفرادة القضية الفلسطينية وتعقيداتها ، لا بد ان يقوم على اساس قرارات الشرعية الدولية ، التي تعطينا بعض حقوقنا ، وتشكل سلاحاً هاماً في ايدينا نستطيع الاستناد إليه في مخاطبة العالم . . .

فرغم أن الشرعية الدولية لا تعطينا كامل حقوقنا التاريخية والمشروعة على كامل الأرض الفلسطينية ، إلا انها تعطينا حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وحق العودة ، والقدس وازالة المستوطنات ، وهو تكتيك يوفر لنا عملية الربط بين المرحلي والاستراتيجي . . .

٣ ـ على صعيد العلاقات الوطنية الفلسطينية أكد البرنامج على صحة وسلامة المواقف التي اتخذتها الجبهة الشعبية ازاء الاخطار الجسيمة التي تعرضت لها الثورة خلال مسيرتها الطويلة بقيادة البرجوازية المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية ، تلك المواقف التي عبرت عن أعلى وتيرة من النقد والتعارض مع القيادة المتنفذة ، ضمن اطار الوحدة الوطنية ، واصبحت إحدى سمات الجبهة الرئيسية وعنواناً لما تمثله الجبهة في الساحة الفلسطينية .

على الصعيد السياسي:

اما التقرير السياسي ، الذي اقره المؤتمر ، فإنه يتركز بشكل اساسي حول الانتفاضة ، فاكد ما يلي :ـ

١ ـ ضرورة تامين كافة العوامل الذي تؤمن حماية واستمرار وصمود الانتفاضة ، مما يستلزم . التاكيد على الشعار الذي سبق وان عملنا على هديه منذ اندلاعها وهو الانتفاضة محور عملنا . . .

٢ ـ صياغة العلاقات الوطنية الفلسطينية وفق متطلبات الانتفاضة في اطار الرؤية العميقة لدورها في افشال نهج ومخططات التصفية الجارية ، وموقعها في مستقبل ومسار العملية النضالية الفلسطينية الشاقة ، والطويلة والمعقدة ، لتحقيق شعار الانتفاضة الحرية والاستقلال .

٣ ـ سجل التقرير صوابية الرؤية العامة التي تبنتها الجبهة ازاء الانتفاضة ، باعتبارها محطة بارزة في سفر النضال الوطني الفلسطيني وتتويجاً خلاقاً له وباعتبارها أيضاً جزءاً من المشروع الكفاحي الطويل والشاق الذي يخوضه شعبنا من أجل انتزاع حقوقه ، وتحقيق اهدافه الوطنية .

إن الانتفاضة اعطت مضموناً اكثر ملموسية لشعار الحرية والاستقلال الذي رفعته ، الأمر الذي لا يجوز معه الاعتقاد بان الانتفاضة وحدها مسؤولة او قادرة على تحقيق شعار الدولة ، بقدر ما انها اسهمت اسهاماً ، عظيماً في توسيع وتعميق مجرى النضال من اجل بلوغ هذا الهدف اي الدولة المستقلة .

٤ ـ التاكيد على موقفنا من المشروع التصفوي الامريكي

الصهيوني ، والذي يقوم على اساس الرفض الكامل والحاسم والجذري لهذا المشروع ، والعمل على مقاومته ، وافشاله بكافة الوسائل المتاحة ، وطرح البديل السياسي التكتيكي الذي يقوم على اساس التمسك بقرارات الشرعية الدولية المؤيدة لحقوقنا كمنطلق واطار لحل بديل لهذا الحل التصفوي .

وحتى نستطيع ذلك اكد التقرير السياسي على اولوية تحشيد كافة القوى السياسية الفلسطينية المناهضة لهذا المشروع ، وخلق تيار شعبي فلسطيني عريض بهدف الحفاظ على م .ت .ف وحماية برنامجها الوطني وعودة قيادتها المتنفذة للالتزام بهذا البرنامج .

كما اكد التقرير على ان مخطط التسوية ليس قدراً محتوماً لا مناص منه ، وإن امكانية افشاله ، هي امكانية واقعية ، كامنة في قدرات شعبنا وطاقاته ، وفي استعداداته العالية للدفاع عن حقوقه التاريخية والمشروعة وهي كامنة ايضاً في الطبيعة العنصرية والعدائية والاجلائية للمشروع الصهيوني الذي يستهدف الأمة العربية ، وبضمنها الشعب الفلسطيني تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً .

وفي ضوء ذلك اكد المؤتمر على اهمية تعزيز الهيئة القيادية الموحدة مع الجبهة الديمقراطية والتحالف الديمقراطي ، واصطفاف الفصائل العشرة ، وتعميق الوحدة الميدانية بين قواعد وكوادر كافة الفصائل وفي صفوف الشعب ، وتنشيط الفعل الكفاحي من مختلف الجهات ، ومناطق الشتات ، والحفاظ على المكتسبات التي حققها الشعب الفلسطيني واهمها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الهوية المعنوية والجبهة الوطنية ، والممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني .

٥ ـ إن مواجهتنا وتصدينا للاستحقاقات الخطيرة التي يطرحها الواقع السياسي المعقد بات يتطلب العمل الجاد لاحياء واستنهاض حركة الجماهير العربية من خلال اعادة الاعتبار لشعارات الوحدة العربية ، واشاعة الديمقراطية ، والتعددية السياسية ـ وحرية التفكير والتعبير ، والتقدم الاجتماعي ، والعمل على اقامة اوسع جبهة عربية من خلال تحالف عريض يضم كافة التيارات والاتجاهات السياسية المناهضة لما يسمى بالنظام الدولي الجديد ـ أي التيار الوطني والقومي والماركسي والديني المتنور . ومن خلال ذلك اي من خلال حركة الجماهير العربية يمكن ان نؤمن الحماية للخط المناهض والرافض للمخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي .

على الصعيد الايديولوجي:

على الصعيد الايديولوجي ، ناقش المؤتمر الوثيقة النظرية المقدمة من اللجنة المركزية العامة ، وجدد التزام الجبهة واسترشادها بالمنهج المادي الجدلي التاريخي كدليل لفهم وتحليل الواقع من اجل تغييره ، مؤكداً فهم الجبهة لهذا المنهج باعتباره مرشداً للعمل وليس مجرد عقيدة جامدة ، او مفاهيم ومقولات مجردة عن الواقع الملموس وهو مابرهنت عليه الحياة العملية ، رغم الزلازل التي حلت بالتجربة الاشتراكية المحققة في عدد من البلدان .

وسجل المؤتمر اهمية وضرورة مراجعة النظرية بعين نقدية ، واخضاعها ، للبحث والتمحيص والتجديد ، وإلى اولوية اخذ خصوصيات الواقع العربي بعين الاعتبار اي تعريب الماركسية ، ونبذ الجمود او الاستخفاف . ونبّه التقرير إلى ضرورة التمييز والتدقيق بين النهج والجوهر الذي لم يستطع احد دحضه بصورة علمية مقنعة وبين النصوص او بعض الاستنتاجات التي برهنت الحياة عدم دقتها وصوابيتها .

ودعا المؤتمر الهيئات القيادية الجديدة للقيام بعملية حوار نظري عميق مثابر ومتواصل في صفوف حزبنا لكي نساهم بدورنا وواجبنا في قراءة الواقع الفلسطيني والعربي بهدف تعميق وترسيخ وتوضيح ابعاد مشروعنا الكفاحي الوطني والقومي والطبقي ، الهادف إلى تغيير الواقع والمستند إلى الرؤية العلمية والمنهج المادي الجدلي التاريخي ، وإلى كل ماهو مشرق ومضيء في تراثنا الوطني والقومي ، وتراث البشرية جمعاء .

وقد خص التقرير الثقافة والمثقفين باهتمام خاص يتناسب والموقع الخاص الذي يلعبه المثقفون على هذا الصعيد ، مبرزاً اهمية النضال على الجبهة الثقافية التي لايجوز خسارتها باعتبارها الحصن الاخير الذي يحمي وجودنا وحريتنا . وحقنا في الحياة ، ويعتني بتراثنا وحضارتنا وتاريخنا ، ومستقبل اجيالنا .

الحياة الحزبية الداخلية

وعلى صعيد الحياة الحزبية الداخلية ، فقد تجلت الديمقراطية في اعمال مؤتمرنا الوطني الخامس بالعديد من المظاهر نذكر منها :

١ ـ المشاركة الواسعة في مناقشة ونقد وتعميق الوثائق المقدمة من اللجنة المركزية بما في ذلك البرنامج السياسي والنظام الداخلي للجبهة .

٢ ـ المراجعة النقدية لمواقف وسياسات الجبهة بين المؤتمرين الرابع والخامس ، اذ في الوقت الذي ثمن المؤتمر واقر الاتجاه العام الذي نظم مواقف حزبنا خلال تلك الفترة ، فقد صوب المؤتمر عدداً من المواقف التكتيكية التي اتخذناها .

٣ ـ التجديد الواسع في اللجنة المركزية للجبهه الشعبية لتحرير فلسطين ، وتوسيع مشاركة المراة فيها ، ونذكر هنا باعتزاز ان عدداً من رفاقنا اعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي قاموا بتقديم نموذج رائع لنكران الذات وفسح المجال امام القيادات الجديدة والشابة لتتقدم وتاخذ مكانها في عضوية اللجنة المركزية وقد تكاملت هذه العملية مع نتائج الانتخابات الديمقراطية التي تمت في المؤتمر وكانت المحصلة تجديد مايزيد عن نصف عدد اعضاء اللجنة المركزية ، الأمر الذي يقدم انصع دليل على ثراء حزبنا بالقيادات الشابة والواعدة والذي يظهر بوضوح مستوى التقدم الذي حققته الجبهة على طريق ارساء قواعد جديدة وصحية في العلاقات داخل صفوف الجبهة وفي مستوياتها الحزبية والقيادية بشكل عام .

وفي معرض تناوله لأوضاع الجبهة التنظيمية على الصعيد الداخلي فقد تاكد التقدم الملحوظ في حجم تنظيمنا واشاعه وخاصة داخل الوطن المحتل حيث تضاعفت عضوية الجبهة مرات بين المؤتمرين وحدد المؤتمر جملة من التوجهات والاستخلاصات ابرزها مايلي :

١ ـ اهمية البعد التنظيمي في عمل الجبهة ، فالاداة التنظيمية والنواة الكفاحية التي تستطيع ان تقود الحزب كله هو شرط ضروري للنجاح في مشروعنا الوطني التاريخي على طريق الانتصار .

وبعد ان قيم المؤتمر ايجاباً الشوط الذي قطعناه على طريق بلورة وتعزيز واقعنا التنظيمي والكفاحي نقد المؤتمر العديد من النواقص

التي مرت بها تجربتنا على هذا الصعيد واتخذ القرارات المناسبة التي تشكل اساساً واقعياً لتحقيق قفزة نوعية للأمام في مسيرة الجبهة .

٢ ـ لقد أجرى المؤتمر مناقشات مستفيضة وغنية حول أشكال وأساليب العمل التنظيمي في الفترة المقبلة واتخذ بشانها القرارات المناسبة التي تكفل لحزبنا القدرة على ممارسة دوره الكفاحي والوطني في كل الظروف وفي مختلف ساحات العمل .

٣ ـ حول الطابع الجماهيري للحزب قرر المؤتمر ان احدى مهامنا الأساسية تتلخص في بناء الحزب الجماهيري الذي يتغلغل وسط الشعب بقواعده وكوادره وقياداته ، يعيش حياته بين الجماهير ياخذ منها ويعطيها ويتمسك بالقيم النبيلة الوطنية والمسلكية والاخلاقية .

وفي هذا الصدد فقد لاحظ المؤتمر أن بعض المظاهر السلبية التي رافقت اتساع ظاهرة المقاومة المسلحة العلنية قد علق بجسم الجبهة كالبيروقراطية والمكتبية المبالغ بها ـ وزيادة عدد المتفرغين في الحزب . وقد قرر المؤتمر اعادة النظر في الكثير من جوانب الحياة الحزبية التي يمكن أن تشكل أساساً لمثل هذه المظاهر ، ولتعزيز وتعميق جماهيرية جبهتنا ، أعطى المؤتمر اهمية خاصة للمنظمات الجماهيرية الديمقراطية والاتحادات الشعبية الفلسطينية ورسم التوجهات التي تساهم في تنشيط هذه الاتحادات وزيادة فعاليتها ، ودورها في النضال الوطني الفلسطيني واستحقاقات اسناد الانتفاضة الباسلة باعتبارها موضوعاً آنياً وملحاً يتعين الاستجابة له .

٤ ـ أكد المؤتمر على مبدأ المركزية الديمقراطية باعتباره المبدأ التنظيمي الذي يستجيب لواقع شعبنا ، وينظم العلاقات الداخلية في حزبنا وقد أعطى القرارات والتوجهات الكفيلة بالترجمة الخلاقة لهذا المبدأ ، بما يتيح للحزب أوسع ديمقراطية تحافظ على وحدة الارادة والعمل في صفوف الحزب . .

على الصعيد العسكري:

وعند تناوله للتقرير العسكري أكد المؤتمر اعتزازه بالدور البارز لمقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جنباً إلى جنب مع اخوتهم ورفاقهم في باقي فصائل الثورة الفلسطينية ورفاق دربنا مناضلي الحركة الوطنية والاسلامية اللبنانية .

لقد تنوعت فاعليات الجبهة العسكرية وتعددت ساحات فعلها لتشمل فلسطين المحتلة ولبنان بشكل خاص وعبور الحدود العربية المحيطة بفلسطين المحتلة بشكل عام ، لكن المؤتمر أكد بوضوح أن أداء الجبهة العسكري كما هو الاداء الفلسطيني كله أقل بكثير مما يستطيع جناح الثورة الفلسطينية خارج الوطن المحتل القيام به ، مما يفرض علينا العمل الجاد لرفع مستوى ادائنا على هذا الصعيد .

ولاحظ المؤتمر بعض النزعات والدعوات ، صريحة ، أو مواربة ، ظاهرة أو مستترة التي يحاول البعض في الساحة الفلسطينية أو العربية الترويج لها ، تلك الدعوات التي ترى في طريق الحل التصفوي الأمريكي الطريق الوحيد المتاح والممكن لتحقيق حل سياسي مع الكيان الصهيوني .

وقد أكد المؤتمر من جديد على أن العنف الثوري الجماهيري والكفاح المسلح خاصة هما الكفيلان بإلحاق الخسائر المستمرة والدائمة ، في جسم هذا الكيان الغاصب الذي يفرض عليه التراجع أمام الفعل المستمر والمتنامي للعمل الفلسطيني المسلح ، وقد اتخذ المؤتمر القرارات التي تمكننا من زيادة فعلنا العسكري وتساهم في ان نلعب دورنا المامول في تخطئة ودحض الدعوات لالقاء السلاح تحت كل الذرائع من جهة والاستمرار في مقاتلة العدو من جهة أخرى . .

لقد اظهرت الانتفاضة المجيدة بوضوح اهمية الفاعلية العسكرية لمجموع فصائل الثورة الفلسطينية . وبقدر ماأكدت الانتفاضة على اتساع وتنوع كل أساليب النضال الجماهيرية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية فإنها أكدت أيضاً أنه لابد من تطوير استخدام السلاح في مواجهة عدو توسعي ـ عنصري ، اجلائي ، فاشي ، كالكيان الصهيوني واحتلاله لأرض فلسطين .

وأخيراً

فقد شكل المؤتمر الوطني الخامس محطة نوعية ذات اهمية فائقة في تقييم نضالنا الوطني والقومي ، وتجربتنا الكفاحية ، ورسم آفاق تطور جبهتنا كمشروع وطني تاريخي يناضل من أجل حق شعبنا في الحرية والاستقلال ، ونيل حقنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولتنا الوطنية المستقلة على ارض فلسطين .

وتنبع الأهمية الخاصة لانعقاد المؤتمر في هذه الفترة بالذات من التغييرات الدراماتيكية الهائلة والسريعة التي عاشها العالم ولايزال يعيشها منذ بضع سنوات بكل مايتطلبه ذلك من امعان التفكير واجراء المراجعات والجرأة في تناول كل جوانب الحياة نحو اعطاء اجابات علمية ماأمكن ، صحيحة ماأمكن على المسائل المعقدة التي تطرحها الحياة والتطورات .

وسيظل الشعار الذي انعقد المؤتمر تحت لوائه بمحتوياته ومضامينه البوصلة التي توجه وترشد عملنا خلال الفترة القادمة وإلى حين انعقاد المؤتمر الوطني السادس .

وبعد أن حيا المؤتمر انتفاضة شعبنا المجيدة داخل الوطن المحتل وجه التحية إلى جماهير شعبنا داخل الوطن والشتات ، مؤكداً العزم والاصرار على الوفاء للشهداء والأسرى والمعتقلين والمقتلعين الصامدين الصابرين وذلك بالاستمرار بالثورة حتى تحقيق الانتصار .

وحيا المؤتمر الحركة الوطنية الاردنية مؤكداً على خصوصية العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والأردني ، معلناً احترام الجبهة لخيار رفاقنا في منظمة الجبهة الشعبية في الأردن ، التي تحولت إلى حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني ، ومثمناً الرغبة المشتركة بين الجبهة والحزب في اقامة أوثق علاقات التعاون والتنسيق الكفاحي المشترك لتحقيق أهداف الشعبين الأردني والفلسطيني .

وقد أكد المؤتمر على وقوف الجبهة وتضامنها مع الشعب العراقي الشقيق وطالب برفع الحصار عنه ووقف كل أشكال العدوان التي تمارسها الامبريالية الأميركية وحلفائها ضد العراق .

كما أدان المؤتمر الحصار المفروض على ليبيا الشقيقة ، وأكد تضامنه مع الشعب الليبي الشقيق في مواجهة كل أشكال الاستفزاز والعدوان التي تمارسها الدوائر الامبريالية ضد ليبيا .

كما حيا المؤتمر سوريا شعباً وقيادة مقدراً الدور الوطني والقومي لهما في دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني نحو اهدافه الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

وانهى المؤتمر اعماله بالوقوف اجلالاً واحتراماً لشهداء الثورة الفلسطينية وشهداء حركة التحرر الوطني العربية وشهداء التقدم والسلم والديمقراطية على الصعيد العالمي .

اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١٩ شباط ١٩٩٣

تستمرّ المجلّة في فتح صفحاتها في هذا الرّكن انسجاما مع الدّعوة التي أطلقتها في عددها الرّابع في نونبر 1992، على لسان رئيس تحريرها، دعوة لفتح النقاش حول مجموعة من المواضيع، واللاّئحة كما جاء في المقال المذكور ليست حصرية.

إنّ استمرارية هذا الرّكن رهينة بحجم المساهمات التي سنستوصل بها المجلّة.

لذا نجدّد الدّعوة للقرّاء والمناضلين للإنخراط في هذا النقاش، من أجل تقييم وتقويم أفكارنا، وتطوير ممارساتنا.

وننشر ضمن هذا العدد مساهمة قيّمة للمفكر البارز فيصل درّاج ننقلها عن مجلّة الهدف الفلسطينية عدد 1105.

هيئة التحرير

الحزب الثوري:
جاهز قديم أم متجدّد الولادة ؟

وحتّى زمن قريب كان بإمكان الماركسي، وهو يتحدّث عن سمات ومواصفات الحزب الثوري، أن يعود مرتاحا إلى لينين وغرامشي ولوكاش، ناهيك عن "الترسيمات" الجاهزة الصادرة عن "الأكاديمية" أو "الأكاديميات" ولا شكّ أنّ دور الثوري هو التمسّك بتراث لينين وغرامشي ولوكاش، على شرط أن يقرأه بعين نقدية، أي أن يُقارن بين الزمن الذي أنتج ذلك التراث والزمن الرّاهن الذي تجثم فوقه أزمة ثقيلة. إنّ الدّعوة إلى القراءة النقدية دعوة إلى الحفاظ على هوية ثورية دينامية، تحتفظ بالهوية وتُجدّدها، بدون أن تسقط في إنتهازية فجّة تتدرج باسم الواقعية في الإنحطاط الراهن، وبدون أن تقع في إيمانية سكونية تستحقّ الرّثاء.

ولعلّ الأمر لم يعد قائما في المواصفات النظرية للحزب الثوري بل في أشكال من الممارسات الثورية تُحوّل الوصف النظري إلى استظهار مبتذل، إذ يكون على الحزب قيادة الجماهير، ويكون على الحزبي الإيمان بسياسة الحزب الذي يريد أن يقود الجماهير. وإذا كان الحزب يبدو في سماته النظرية حزبا ذهبيا، فإنّ ذلك الحزب يغشاه الصدأ عندما تقع العين على المصير المأساوي الذي وصلته أحزاب كانت تبدو ذهبية في مواصفاتها النظرية. فمن أين جاء الخلل؟ ولماذا تحوّل "الأمير الجديد" إلى آلة بيروقراطية-إنتهازية تنكّرت للجديد بعد أن أجهزت على الأمير الموعود؟

ويبدو لي أنّ الأمر يقوم في الممارسة، وفي قراءةالفرق بين الممارسة السياسة التقليدية والممارسة السياسية الثورية. فالنظريات، حتّى ولو كانت كامل الثورية، لا معنى لها إلاّ في تجلياتها العملية. وإذا كنّا نقول بهدوء: "لا حزب ثوري بدون نظرية ثورية"، حيث تأخذ النظرية موقع الأولوية، فإنّه يمكننا أن نقول الآن. "لا نظرية ثورية بدون حزب ثوري"، حيث يكون الحزب في نشاطه وديناميته وفاعليته الجماعية الطليقة تجسيدا للنظرية ومُنتجا لها. ولعلّ تلك الهرمية الحزبية الصارمة، التي تدّعي الإنتماء إلى لينين وماركس وغيرهما، قد أنتجت في مراتبيتها التقليدية حزبا ساكنا أو سكونيا، حيث على العضو أن يقوم بلا إنزياح، وبشكل يومي، بالوظيفة المناطة به، حتّى تُصبح عادات العضو مساوية لعادات عمله، أي أنّ الإنضباط اللاّمشروط ينتج في النهاية شخصية متكسلة مغلقة، لا قول لها لأنّ قولها في خارجها، ولا شخصية لها لأنّ محرّك هذه الشخصية يسكن مرتبة أخرى. وفي حال كهذه، ما معنى التطوير الثوري للشخصية وأين هو "المثقف الجمعي"، ولماذا لا يحرّر الإنسان ذاته وهو يُقاتل من أجل مشروع تحرّري؟

وكثيرا ما نقرأ في صفحات ثورية عن "الإنضباط الحديدي"، علما أنّ هذا التعبير يشير إلى جيش تقليدي لا إلى بؤرة ثورية يتفاعل فيها الأعضاء جميعا من أجل خلق قوّة ثورية طليقة، إن لم يشر أوّلا إلى رئيس ومرؤوس، بالمعنى التقليدي للكلمة. ولهذا يمكن الحديث بدلا عن ذلك عن ممارسة حزبية صحيحة لا عن انضباط حديدي، فالممارسة تعني إعطاء نموذج في الفكر والسلوك والتضحية والكفاحية، بينما يشير الإنضباط المجرّد إلى طاعة عمياء، تفتح الباب واسع، أو ضيقا، أمام نزوعات إنتهازية. ولعلّ تأكيد الإنضباط الحديدي، أي الإنضباط الشكلي، هو الذي يُعطي في النهاية تنظيما راكدا مليئا بالشروخ، بدءاً بالتفسخ الأخلاقي وصولا إلى استظهار مبدئي، أو غير مبدئي، لتعاليم الحزب. فمادام الأمر قائما في عضوية واشتراك واجتماع وما بينها، فيمكن للعضو أن يدور في إلتزامه المُغلق بدون أن يُعطي جديدا أو ينفتح على الجديد. علما أنّ المطلوب خلق شخصية نموذجية متفتّحة أعاد صياغتها الحزب كي تكون قادرة على المساهمة في إعادة صياغة المجتمع الذي تنتمي إليه. ولكن كيف يُمكن للحزب أن يُعيد صياغة الشخصية؟

إنّ دور الحزب الثوري تحرير المجتمع بقوى بشرية متحرّرة.

والثورة، في معانيها كلّها، تعني نقد القائم والمسيطر ثقافة وفكرا وأخلاقا وممارسة، أي أنّ الحزب الثوري لا يستطيع أن يُحقّق ثوريته إلاّ من خلال منهج نقدي جماعي يُسقط الظواهر التقليدية كلّها. وهذا النقدي الجماعي المفترض يفترض مساواة حقيقية بين الأفراد الحزبيين، وتربيةثورية قائمة على المساواة تُسقط هالات المرتبية وتجعل "من كلّ حزبي ثوري قائدا"، وتفرض على الحزب أن يتخلّص باستمرار من العناصر التقليدية والممارسات التقليدية. ولعلّ الفعل الثوري الجماعي هو الذي يسمح للحزب أن يعيش ثوريته، وأن يخلق هذه الثورية، لأنّ هذا الكلّ المفكّر الطليق قادر أن يكتشف إمكانياته ويضع أسس إنضباطه انطلاقا من تجربته المميّزة له و قادر على معرفة واقعه وإنتاج معرفة لصيقة به، وله القدرة أيضا على قراءة مساره والتخلّص ممّا هو سلبي فيه، تجعل للممارسة الثورية الجمعية للدياليكتيك وقوانينه عنصرا مضمرا في نظرية الحزب وممارساته، فليس الانتساب إلى اسم النظرية وتاريخها، بل تحقيقها عيانيا في ممارسات تشير إلى الثورة.

يُحيل مفهوم الممارسة وتهميش النصوص إلى مفهوم ماركسي أساسي هو: التحليل. فالدياليكتيك علمي لأنّه يُعيد ترتيب عناصر المعرفة، والحزب ضرورة لأنّه أداة التحويل الإجتماعي، والحزب لا يُصبح ثوريا إلاّ بسبب جملة الممارسات الثورية التي حوّلت شخصيته. وبهذا المعنى أيضا فإنّ تطبيق النظرية الثورية (الماركسية) على واقع معيّن لا معنى له إنْ لم يُحوّل هذه النظرية ويُعيد ترتيب علاقاتها أي يجعلها جزءاً من الثقافة الوطنية لمجتمع معيّن لا جملة تعليمات مستقلّة عن هذه الثقافة. ولذلك تبدو كلمة "الطبقي" في تجربتنا الفلسطينية غائمة تاركة المكان لكلمة أوضح هي "الوطني" وذلك لسبب بسيط: إذا كان النضال التحرّري الفلسطيني يُقاتل ضدّ الإمبريالية والصهيونية والقوى العربية الملتقية معها فإنّ هذا النّضال طبقي بالضرورة، أو شكل متميّز من الصراع الطبقي يمنحه تميّزه كلمة الوطني، حيث يُساهم في النضال جملة القوى البشرية التي تحلم بوطن وبواقع حرّ معمور بالكرامة والحرية.

على الحزب الثوري أن يعيش ثوريته، أي أن ينقد الراهن والموروث التقليديين في تجربته الثورية الخاصّة به، وأن يستنبط من هذه التجربة تعاليمه الثورية متكئا على النهج الجدلي، وهذا الأمر يقودنا إلى فهم أساسي هو: التجانس في الحزب الثوري. يقول غرامشي. "يحقّق الحزب وجوده في تحقيقه لتجانسه". تأمر صحّة القول هذا ببعض التحوّط: يشير تجانس الحزب الثوري إلى وحدة الهدف أولا، أي أنّه يترك المسافة بين المنطلق النظري والهدف العملي الأخير خاضعة للإجتهاد والتأمّل الجماعي الذي يحتمل بعض الإختلاف. وهذا الإختلاف الذي دعاه لينين بصراع النزوعات هو الذي يخلق الدينامية الجماعية داخل الحزب. والأمر يدور في النهاية حول مفهوم الحرية المسؤولة داخل التنظيم، والتي تجعل من كلّ حزبي قائداً. ولذلك تبدو كلمة "الكادر" مسكونة بالمفارقة، فتبدو إيجابية حين تُطوّر شخصية الحزبي وترفعه إلى مستوى المسؤولية، وتبدو سلبية في شروط معينة، حين تحوّل الكادر إلى محترف للقيادة ومحترف في إتقان حركات القائد، مع أنّ المطلوب ارتقاء الكادر الثوري إلى مستوى الشخصية الوطنية النموذجية. فالقائد الفعلي لا يكرّر عادات قديمة إنّما يُعطي في ممارساته ما ينفي عادات القيادة التقليدية القائمة على ثنائية الرئيس والمرؤوس، أي ثنائية السيطرة والإخضاع. وفي الحالات كلّها، فإنّ الجماهير كلّها لا تكترث بالشعارات وبالنصوص المكتوبة، إنّما تنظر إلى الممارسات، إلى السياسات اليومية الخلاّقة التي تصدر عن حزب متجدّد قادر على تجديد المجتمع. وفي وضع كهذا تظهر معايير الأخلاق ومستوى الثقافة وحسّ المسؤولية.. مرّة أخرى نعود إلى الشروط التي تخلّصه من شوائبه، فالتجانس الحقيقي لا يعني التماثل بل الإجتهاد الجماعي المشترك من أجل مساءلة الواقع والردّ على أسئلته المتجدّدة، والإنضباط الحقيقي لا يعني الإمتثال بل الفاعلية الثورية اليومية التي تبرهن عن اختلاف الحزب عن الأحزاب الثورية الأخرى، أي أنّ التجانس، كما الانضباط، يتجلّى ماديا في البحث المختلف، والذي يحتمل الإختلاف، عن آفاق الإنتصار لهدف لا إختلاف عليه، ولذلك فإنّ الحزب الجماهيري يتعرّف كيفيا قبل أن يتعرّف كميا، فبين الحزب الجماهيري، وهو مفهوم برجوازي، والحزب الثوري ذي التأثير الجماهيري مسافة واختلاف.

وأخيرا ومثلما نقول: إنّ الممارسة معيار الحقيقة، فإنّه يُمكن لنا أن نقول: إنّ معيار حقيقة نظرية الحزب الثوري تتجسد في ممارسات الحزب الداخلية والخارجية، فمن لا يكُن مجدّدا وثوريا في إطاره الدّاخلي، لا يستطيع أن يمارس الثورية والتجديد في حقل المجتمع. والسرّ يقوم أخيرا في الإنسان وشكل التعامل معه، وفي الجماهير وفي شكل التعاطي معها. ويُقال عادة: على المُعلّم أن يُعلّم التلميذ"، غير أنّ الجملة مسكونة بالخلل، لأنّها تفترض أنّ المُعلّم قادر أبدا على التعليم، علما أنّ المُعلّم قد يحتاج إلى من يُعلّمه. والمُعلّم المرغوب لا إسم له، لأنّه ينوس بين معطيات التاريخ القديمة والمتجددة، وأسئلة البشر الذين يعرفون أنّ رنين الكلمات الكبيرة لا يريح الرّؤوس المتعبة.

فيصل دراج

هذا المنبر مفتوح للنقاش
لنساهم فيه
من أجل تطوير
الفكر والممارسة

L'ALGERIE ET SON DESTIN
Croyants ou Citoyens

Par ses aspects autobiographiques, cet ouvrage est une réflexion sur la façon dont se répondent ou se contredisent, dans une vie militante, les exigences intellectuelles et les urgences de l'engagement.

Mohammed Harbi porte un regard critique sur son œuvre. Il réévalue certaines de ses analyses et cherche à déterminer celles qui ont reçu une confirmation des événements et celles qui lui paraissent, aujourd'hui, discutables.

Dans ce livre, il nous offre, sur la révolution algérienne, sur son devenir, sur ses ombres et ses lumières, un texte rigoureux, sans concession aux lyrismes convenus et aux sacralisations héroïques.

Militant du PPA puis du FLN, Mohammed Harbi a occupé diverses fonctions dont celle de Directeur du cabinet civil de Krim Belkacem et de conseiller politique du Président Ben Bella. Il s'oppose au coup d'État du colonel Boumedienne. Emprisonné sans jugement puis assigné à résidence surveillée entre 1965 et avril 1973, il s'évade et choisit l'exil.
Aujourd'hui, il enseigne les sciences politiques à l'Université Paris VIII. Il a notamment publié : Aux origines du FLN *(1975) ;* Le FLN, mirage et réalité *(1980) ;* Archives de la révolution algérienne *(1981)...*

9 782868 290649

ISBN 2-86829-064-7
Diffusion Seuil
Distribution Seuil
PVP 125 F

A R C A N T E R E

LA MÉMOIRE DE L'AUTRE

ABRAHAM SERFATY
CHRISTINE DAURE-SERFATY

au Vif
STOCK

إشتركوا في مجلّتكم إلى الأمام

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

Abonnement normal 120 FF / de soutien 200 FF pour 6 numéros

✍ Revue *Il Al Amam* BP257 - 93511 Montreuil Cedex France
Compte-Chèque Postal CCP n° 13.025 17 K Paris

مجلّة إلى الإمام
فكرية سياسية
Il Al Amam
revue politique et de réflexions

Nom & Prénom : .....
Rue : .....
Code postal : .....
Ville : .....
Pays : .....

pour 6 numéros
normal 120 FF / de soutien 200 FF

Revue *Il Al Amam* BP 257 - 93511
Montreuil cedex France
CCP n° 13.025 17 K Paris

CONTRE UNE VICE-PRESIDENCE MAROCAINE A LA CONFERENCE MONDIALE SUR LES DROITS DE L'HOMME

Des progrés avaient été accomplis dans le respect des droits de l'Homme au Maroc, en 1991, symbolisés par la libération des derniers survivants de la prison secrète de TAZMAMART; mais ces progrés, restés inssufisants, n'ont pas été confirmés par la suite. Par exemple:

- le militant syndical Hossein El Manouzi, disparu depuis 1972, n'a toujours pas réapparu.

- nous sommes sans nouvelles de quatres militaires qui n'avaient pad été transférés avec leurs compagnons a TAZMAMART: le colonel Mohamed Ababou, l'adjudant Akka Harrouche, le capitaine Chellat, l'adjudant Mzirek.

- 597 Sahrouis, prisonniers depuis 1975, sont toujours introuvables.

- les associations marocaines des droits de l'Hommes parlent de centaines de prisonniers politiques; le plus anciens Ahmed Khyar, est en prison depuis 1972.

Parmi les prisonniers d'opinion, 11 sont condamnés à mort; 36 à la prison à perpétuité.

- le dirigeant de la C.D.T. Noubir El Amaoui a été condamné à deux ans de prison pour avoir donné une interview à un journal étranger, dans lequel il souhaitait que "le roi règne mais ne gouverne pas".

- la libre circulation des personnes est arbitrairement limitée les personnes qui ont été libérées sont assignées à résidence.

les O.N.G.* soussignées estiment que, si ces violations des droits de l'Hommes, élémentaires ainsi que boucoup d'autres, n'étaient pas rapidement corrigées, il serait impensable que la charge de vice-présidence de la conférence mondiale des droits de l'Homme en juin prochain, soit confiée au Maroc .

Elles décident de porter ce texte à la connaissance de toutes les autorités compétentes.

Février 1993

* associations ou personnes

ORGANISATION	ADRESSE	SIGNATURE	NOM, PRENOM

11 organisations non gouvernementales dotées du statut consultatif auprès des Nations Unies ont déja donné leur accord à ce texte

Association américaine de juristes
Association Mondiale de Prospective Sociale (A.M.P.S)
Centre Europe Tiers-monde (CETIM)
ConfÈdÈration Mondiale de Travail (CMT)
Human Rights Advocates
Libération
Mouvement contre le Racisme et pour l'Amitié entre les Peuples (MRAP)
Ligue Internationale pour les Droits et la Libération des Peuples
Mouvement International pour l'union fraternele entre les races et les peuples
Organisation Mondiale Contre la Torture (OMCT/SOS-Torture)
Women's International League for Peace and Freedom

UN PRETENDU CONGRE D'OPPOSANTS A MALAGA HALTE AU COMPLOT

Les 16, 17 et 18 avril s'est tenu un prétendu "Congrès des Opposants Démocrates Marocains à l'Etranger". Etant donné les pratiques et les conditions anti-démocratiques dans lesquelles avait été préparé ce Congré d'une part, et les obscurs intérêts qui animent les organisateurs "fondateurs" de ce Congrés, le Mouvement des démocrates marocains en France a annoncé dans une déclaration en date du 12 avril 1993 sa condamnation de cette manipulation qui est contraire aux décisions de la Rencontre de Madrid du 8, 9 et 10 janvier 93.

Le camarade Abraham Serfaty a pour sa part diffusé un communiqué que nous publions ci-dessus:

A signaler que les craintes des démocrates marocains se sont confirmées, en témoigne la présence d' islamistes au Congrés de Malaga, d'un représentait de l'organisation intégriste "Chabiba Islamiya" dont le dirigeant n'est autre que Mohamed Moutt'î, connu par tous les démocrates marocains pour sa responsabilité directe dans l'assassinat de Omar Benjelloun en 1975.

Un autre signe présageant le modèle de l'Etat de demain que nos Congressistes nous promettent est cette déclaration de l'un d'eux au journal algérien "AL WATAN" (du 18 avril 1993): "Nous voulons une armée neutre qui devra veiller sur la démocratie..."* (sic!)

(*) *voir copie du dit article à la page 11 du présent numéro de la Revue.*

MISE EN GARDE

Ces prochains jours va se tenir à Malaga un prétendu 'Congrès des Opposants Démocrates Marocains à l'Etranger".

Etant donné que certains des organisateurs de ce Congrès ont semé la confusion en janvier dernier dans la presse espagnole quant à mon soutien à un tel projet, je suis au regret de préciser ce qui suit:

Dans ma lettre à la Rencontre de Démocrates Opposants Marocains à l'Etranger qui s'est tenue à Madrid du 8 au 10 janvier 1993, j'avais adressé mes encouragements à cette Rencontre en insistant sur l'importance de rapports démocratiques et de respect mutuel entre militants. Cela parce que de telles conditions, pourtant élémentaires, n'avaient pas été respectées par les organisateurs d'une Rencontre précédente à Huesca.

Les résultats de la Rencontre de Madrid ouvraient l'espoir que de tels errements étaient dépassés. Malheureusement, une poignée de conspirateurs ont procédé par la suite à un coup de force au sein du Comité du Suivi, en violation des décisions de Madrid, et ce afin d'ouvrir la voie à ce prétendu 'Congrès'.

Quelles sont les motivations obscures des organisateurs de ce prétendu 'Congrès', quels intérêts, outre leur ambition et leur mégalomanie, les animent? L'Histoire le montrera.

Pour ma part, je n'ai ni ne saurai avoir un rapport quelconque avec ce prétendu 'Congrès'. Je continue mon combat avec l'ensemble des militants démocratiques marocains pour le triomphe de la liberté et de la démocratie au Maroc contre la tyrannie, sur la voie de la lutte révolutionnaire du peuple marocain pour sa libération de toute oppression et la construction d'une République Démocratique fondée sur le seul pouvoir du peuple.

Abraham SERFATY, LE 13 Avril 1993

MISE AU POINT

de Christine Daure-Serfaty et de Abraham Serfaty

Remarque:

La rumeur est une des armes de la police. Ceux qui la transmettent, l'accueillent, l'écoutent sans y mettre fin, font objectivement son jeu. De ce fait, c'est un comportement incompatible avec toute forme de militantisme (Christine Daure-Serfaty et Abraham Serfaty, 8 Avril 1993)

Texte des mises au point adressées au journal marocain "Assiassi"(Directeur Mustapha Alaoui) par Christine Daure-Serfaty et Abraham Serfaty concernant l'article les mettant en cause publié dans le n°266 --et 262-- de ce journal (adressées par le canal de leur avocat à Casablanca M° Abderrahim Berrada):

I) Christine Daure-Serfaty

"Dans vos éditions des 26 Février et 26 Mars "dernier, vous écriviez que, lors d'un voyage en Israël "(dont vous n'avez d'ailleurs pas précisé la date), j'ai "rencontré M. Shimon Pérès, ministre israélien des "affaires étrangères.

"Cette information est en tous points inexacte:

1) Je n'ai pas été en Israël, ni récemment, ni jamais; "2)Je n'ai pas rencontré Monsieur Shimon Pérès, ni "récemment ni jamais;

"3)Je ne négocie pas, je ne me mêle pas de politique: je "m'occupe de droits de l'Homme. A ce titre, il est aisé "de comprendre que, à deux mois de la Conférence Mondiale "des Nations-Unies sur ce sujet, cela suffit à remplir "mes journées."

II)Abraham Serfaty:

"1) J'ai été déporté de mon pays le Maroc le 13 "Septembre 1991 en application d'une décision illégale de "M. le Ministre de l'Intérieur, décision contre laquelle "j'ai déposé en novembre 1991 un recours en abus de "pouvoir par le canal de mon avocat Me Abderrahim "Berrada;

"2) Mon droit au retour dans mon pays est un droit "inaliénable qui ne saurait prêter en aucun cas à de "quelconques négociations directes ou indirectes;

"3) Pour le reste, ma vie suffit comme réponse.

LA "DEMOCRATIE DE HASSAN II" UNE DICTATURE MILITARO-POLICIERE

L'Affaire du Commissaire Tabet, a révélé une fois de plus mais d'une façon beaucoup plus dramatique la dégénérescence de tout un système, d'une véritable mafia de racketteurs et de sadiques. Nous vous livrons ci-dessus des extraits d'un texte rédigé en 1986, mais qui reste d'actualité et retrace le cadre général dans lequel se situe l'Affaire Tabet.

I - L'appareil militaro-policier

1) la monarchie:

L'essence du pouvoir politique au Maroc est entre les mains d'un appareil militaro-policier de plus en plus structuré et tentaculaire.

A sa tête, le roi s'appuie, de plus en plus de manière exclusive, sur cet appareil,et en devient,par là-même, de plus en plus dépendant pour l'exercice de son propre pouvoir. Il tente cependant, avec de moins en moins de bonheur, -l'approfondissement de la crise économique, sociale et politique et l'impasse dans la guerre du Sahara occidental conduisant objectivement au renforcement de l'appareil militaro-policier- de se prémunir contre une dépendance trop grande qui serait lourde de dangers pour son régime.

Dans ce but, il met à contribution les attributs de sa "légitimité" tout en cherchant à renforcer son pouvoir personnel, à contrôler tous les noeuds stratégiques de l'appareil d'Etat et étendre sa puissance économique. En effet la monarchie ne cesse de se prévaloir d'être l'héritière "légitime" de quatorze siècles d'histoire du Maroc, d'être le dépositaire de l'unité et de la pérennité de la nation.

Descendant du prophète, "commandeur des croyants", le roi tirerait sa légitimité du droit divin. La constitution ne serait, dès lors, qu'une faveur que le monarque, dans son "infinie bonté", octroie à ses sujets auxquels il est demandé de la ratifier à l'écrasante majorité des suffrages. (....)

Mais la marginalisation par le roi de ses propres institutions constitutionnelles, son action incessante pour affaiblir forces politiques et syndicats conduisent à saper sa propre "légitimité" et à le laisser face à face à l'appareil militaro-policier, d'autant plus que la monopolisation de l'économie par lui et sa famille exacerbe les contradictions avec son assise sociale: les classes dominantes de plus en plus frustrées par un jeu économique inégal.

Les contradictions sont d'autant plus graves que s'ébauchent des liens multiples entre les cadres de l'armée et des forces de sécurité en général et les milieux d'affaires (mariages' affaires communes,...)

(....)

Les forces de police:face à l'approfondissement des tensions sociales du fait de la crise économique, devant la décomposition accélérée de formes traditionnelles de contrôle social à cause de l'extension du mode de production capitaliste à toutes les régions étant donné que la répression constitue le moyen principal du maintien de l'ordre existant, les différents appareils répressifs (gendarmerie, police, forces auxiliaires) vont se gonfler par l'afflux de jeunes cadres, d'un niveau d'instruction et de formation élevés.

(....)

En conséquence les effectifs globaux des forces de sécurité vont augmenter rapidement. Et alors que l'austérité frappe tous les secteurs, les forces de sécurités ne sont pas connus, on estime généralement que l'armée marocaine comprendrait plus de 200000 soldats, officiers et sous-officiers, alors que les forces de police seraient supérieures à 100000.

(....)

Toujours pour rendre plus pesant le contrôle de la société, sous couvert de "rapprocher l'administration des administrés", et contrairement aux apparences de la "démocratisation" et aux discours sur la "décentralisation", les attributions du ministère de l'intérieur se sont, au fil des ans et plus particulièrement les dernières années élargies.

(....)

Cet envahissement d'un nombre toujours plus grand de champs de l'activité sociale par l'appareil militaro- policier, la nature même de son activité qui vise le contrôle et de ses méthodes de plus en plus répressives et arbitraires conduisent à pulvériser des ressources considérables en pure perte et à provoquer le blocage sinon la régression de la société.

(....)

En outre ceci conduit à un enrichissement rapide des cadres supérieurs de cet appareil: disposant de budgets substantiels, exerçant un pouvoir discrétionnaire sur un grand nombre d'activités, ils y trouvent la possibilité d'amasser, par la corruption, le détournement de fonds, le chantage et les multiples trafics, des fortunes colossales qu'elles investissent dans les affaires communes avec de grands bourgeois heureux de pouvoir ainsi échapper à leur chantage et autres tracasseries de toutes sortes et à s'assurer une protection créant ainsi des alliances souvent scellées par des mariages entre membres des appareils répressifs et familles bourgeoises.

De véritables mafias se sont ainsi formées prévariquant sans cesse et mettant le pays en coupe réglée.

(....)

octobre 86

La Revue a reçu ce témoignage d'une personne qui a vécu les événements du coup d'Etat du 10 Juillet 1971, et a vécu dans sa chair les affres de la répression qui s'en est suivie. Compte-tenu de l'intérêt que porte la Revue à l'écriture de l'histoire véritable du Maroc et à faire connaitre la vérité au grand public, elle livre la deuxième partie de ce témoignage.

"MOI, JE TAPE TOUJOURS DANS LE 10"

2ème PARTIE

(...)

Vers 20 heurs, une rafale d'AA50 déchira le silence des rues déjà désertes. Elle provenait de l'E.M. où le dernier acte de la tragédie s'accomplissait. Le Major-général Bouhali, accompagnant le groupe léger de sécurité (G.L.S.) entra à l'E.M. en djellabah blanche.

"Sors d'ici, voyou!" disait-il en s'adressant à Ababou. "Venez ici, mon général, nous allons nous entendre!" lui répondit Ababou encadré par Akka et Achour et le Sous lieutenant Kouri légèrement en retrait.

"Nous n'avons plus rien à nous dire, retire-toi d'ici!" lui disait-il tout en demandant l'arme au S/Lt Azmi. Celui-ci s'exécuta et lui tendit son P/T. A cet instant la fusillade éclata. Le général tomba d'un côté, le colonel de l'autre. - Bouhali, futur général-major des F.A.R. avait, du temps du protectorat, maté l'insurrection populaire d'Oued Zem, sa région natale -. Les éléments du G.L.S. envahirent la cour de l'E.M. et procédèrent au désarmement de ceux qu'on allait taxer de "mutins" et bien d'autres qualificatifs.

Du côté de la R.T.M. un escadron de blindés procéda à l'encerclement du bâtiment. "Je suis venu pour détruire la radio" répétait sans cesse le capitaine commandant l'escadron. "C'est Oufkir qui m'en a donné l'ordre." Mais visiblement, il ne savait plus à quel saint se vouer car, de temps à l'autre, il s'adressait aux cadres de l'E.M.R. en disant: "Nous sommes avec vous! J'en ai reçu l'ordre!" Mais cet officier ignorant n'avait aucune idée de ce qui se passait. Au fur et à mesure que la nuit tombait, certains cadres prenaient la fuite : "Après tout, on ne m'a pas consulté, qu'il se débrouille tout seul." disait-il.

"Non, nous avons une responsabilité morale qu'il faut assumer. Il faut veiller au moins sur les E.S.O." répondirent la majorité des cadres.

La R.T.M. continuait à diffuser des marches militaires entrecoupées par le communiqué du Conseil de la Révolution (C.R.), lu de bonne grâce par le célèbre compositeur Abdeslam Amer qui rédigea lui-même le communiqué qui ne manquait pas de poésie : "L'armée, je dis bien l'armée a fait une révolution dans l'intérêt du peuple. Le pouvoir monarchique est tombé. Un nouveau soleil se lève sur le Maroc..."

L'armée n'avait pas pris le pouvoir et un nouveau soleil se levait, certes, mais dans un ciel lourd de gros nuages qui recouvrirent le Maroc pendant plusieurs années.

Tard dans la nuit, des unités des chars T54 sont venus appuyer les blindés légers. la nouvelle de la mort d'Ababou arriva à la R.T.M. qui était totalement encerclée. Les E.S.O. encadrés par les officiers se rendirent au 3ème G.L.S. sous le commandement du colonel Waya, ancien directeur d'instruction de l'E.M.R. qui venait tout juste de quitter l'école. Tout se déroulait sans problème lorsque les blindés, dont le commandement relevait directement du palais, se mirent à tirer sur les prisonniers qui, levant les bras, étaient contre le mur et attendaient d'être ligotés, puis jetés dans les véhicules. Là il y eut un vrai carnage sciemment commis. Nul ne s'en soucia, ni n'en parlera.

Dès l'arrivée à la B.L.S., tout le monde fut couché à plat ventre sur le

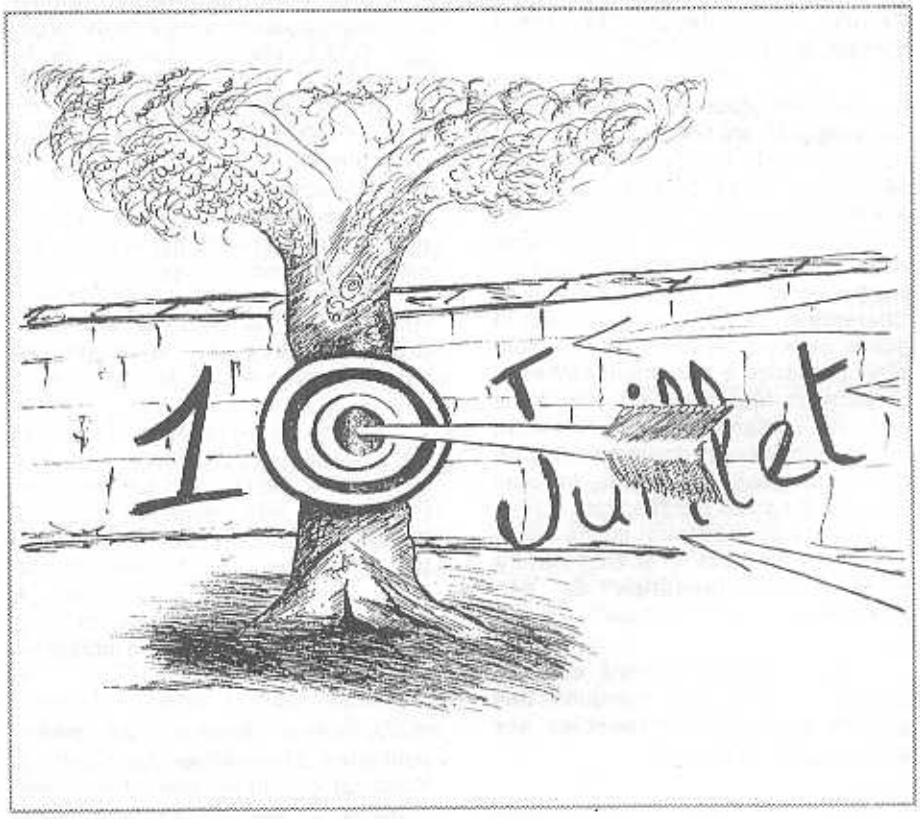

sol ayant pour tout vêtement "un slip", mais ligotés derrière le dos, nous étions ainsi ficelés par la même cadre de telle sorte que tout mouvement de l'un augmentait la douleur de l'autre. Le lendemain, on nous fit entrer dans une cave

avec le sol pour couchage. Après cinq jours de faim, on nous distribua, le 6ème jour, un morceau de pain et un bol de "Harira" toutes les 24 heures. Un demi tonneau servait de W.C. pour tous les prisonniers, et c'est ainsi que certains attendaient la nuit pour faire leurs besoins. D'autres ne pouvant résister à leur envie, les faisaient avec une très grande gêne, d'autant plus que l'opération se faisait devant leurs élèves et leurs subordonnées. le demi-tonneau dégageait une odeur pestilentielle qui prenait à la gorge et attaquait les yeux; un jour, on demanda au général kettani ce qu'est l'armée royale. Il leur répondait "l'armée royale est un fût de merde, et moi je suis assis dessus". Il ne croyait pas si bien dire, feu Kettani.

Pendant la nuit, "L'avocat du diable"* ainsi surnommé parce qu'il venait emporter des "colis humains" apparaissait. Un nom était prononcé d'une voix qui se voulait menaçante. Aussitôt la pauvre victime était saucisouée, puis les yeux bondés, violemment jetée dans un véhicule qui démarrait à une vitesse qui nous paraissait vertigineuse pour disparaître dans les ténèbres. Ces gens-là contrairement à ce que l'on croyait, n'étaient pas emmenés pour être fusillés, mais pour la torture au 2ème Bureau Militaire dont plusieurs d'entre nous feront la triste connaissance.

Les interrogatoires par les officiers du 2ème B.M. ont porté sur la question du contenu du discours d'Ababou à Bouknadel, et en particulier sur les ordres donnés pour déterminer si les E.S.O. connaissaient la véritable intention. Tous les cadres ainsi que les élèves, dont certains arrêtés dans différents coins du pays répétaient la même version, à savoir que l'école allait procéder à des manoeuvres à Benslimane. Mais les officiers du 2ème B.M. ne l'entendaient pas de cette oreille et utilisaient toutes sortes de pressions, dont la torture la plus sauvage fut subie par l'aspirant Mzirek (beau-frère de medbouh) qui ne faisait pas partie de l'E.M.R. et était venu à Skhirat sur l'invitation de son beau-frère.

Deux années plus tard, son dos gardait toujours les marques des sévices endurés. Il ressemblait aux carreaux d'un échiquier.

D'autres furent également sauvagement bastonnés tel le lieutenant Haifi dont on brisa le crâne à coups de crosse. Le lieutenant Haifi avait commandé les élèves qui ont investi le ministère de l'intérieur.

Un des détenus, lors d'une séance d'interrogatoire, se plaignit à Oufkir qui y était présent de nourriture et d'eau. Celui-ci se retourna vers le colonel Lyoussi, chargé du 2ème B.M. et lui fit des remontrances. "Vous allez déshydrater ces gens-là. Le Maroc est une levure, vous y ajouter du vinaigre". Puis se retournant vers Dlimi, il ajouta: "A partir de ce moment, ces gens-là seront pris en charge par vous". (Il était à l'époque, directeur de la sûreté nationale).

C'est ainsi que tous les cadres furent transférés à la direction de la sûreté nationale où ils furent "mieux traités" que par le 2ème B.M. Ils furent parqués dans une immense salle, les mains menottées derrière le dos et les yeux bandés jour et nuit. Mais on leur donna une nourriture correcte. Les interrogatoires se déroulaient toujours les yeux bandés et sous des pressions et des menaces pour nous "faire cracher le morceau" selon leur propre expression.

"Nous n'attendrons que le feu vert pour vous passer à tabac" disaient-ils visiblement contrariés par les consignes données. Le 31 Juillet 1971, tous les détenus furent transférés au pénitencier militaire de Kénitra commandé par le commandant Bouazza que tous les militaires redoutaient, et jetés dans des cachots individuels minuscules d'environ 2m de long sur un peu plus de 4 m de large. Les C.M.I. étaient chargés de la surveillance (et non l'armée). Ils étaient privés de promenades, de visite, L'alimentation était défectueuse.

Cette situation dura jusqu'à la fin de l'instruction menée par le procureur militaire (et non le juge d'instruction comme le veut la loi) qui cherchait à tout prix à confirmer les procès-verbaux de la police et n'hésitait pas à insulter les inculpés.

Le procès commença en février 1972 sous la présidence du juge Bouachrine assisté d'un jury militaire. L'accusation était dirigée par le colonel Beniyada. Au cours de ce jugement, les rôles de ce dernier et de Bouachrine étaient les mêmes, à savoir qu'ils se désintéressaient de la vérité, leur seul but était d'incriminer les accusés

A cette époque les partis politiques d'opposition (La Kouthlah Watania) étaient en pourparlers avec le palais. On sait que ces négociations aboutirent à un échec. Ceci se ressentit sur le procès qui connut des moments de lenteur voulue puis une subite accélération.

Plusieurs témoins à charge cités par le procureur renversent la situation et devinrent témoins à décharge. un soldat du Q.G., blessé lors de l'attaque d'E.M.G. et dont les membres inférieurs étaient paralysés de ce fait, affirma que sa blessure avait été occasionnée par une balle perdue, lors de l'investissement de l'E.M.G. par la B.L.S. et que les "mutins" ne lui feraient aucun mal.

Par ailleurs, Ben Daddouche, célèbre speaker des grandes occasions, fit un témoignage émouvant et sincère en faveur des mutins.

"Ils étaient très corrects, polis. L'un d'entre eux (et il désigne le capitaine chellat) me demanda de faire une "barraka" (c'est à dire de faire une intervention à la radio)".

Bouachirine lui demanda s'il avait était menacé. IL ne voulu pas répondre par l'affirmatif ,cherchant ainsi à prouver le contraire sans s'attirer le courroux des autorités. Il confirma que tous les mutins c'étaient, par la suite, rendus sans résistance encadrés par leurs chefs.

le commandant Ouaya, commandant du troisième groupe du G.L.S., venu à le rescousse, portera le même témoignage.

Au cours du procès, Omar Benjelloun n'hésitera pas à dénoncer la passivité, voir même la connivence de hautes personnalités dans cette affaire. "pourquoi reprocher à des jeunes cadres qui n'ont aucune expérience de prendre des décisions au dessus de leurs possibilités, alors que les gouverneurs, éminentes personnalités telle Tahar Ou Assou, lorsqu'on lui demanda par téléphone son point de vu sur le coups d'état répondit: "Bonne chance"?" avait-t-il dit en substance.

Tahar Ou Assou devait payé cela par sa mise en résidence surveillée jusqu'à sa mort.

**l'officier du 2ème Bureau Militaire*

le capitaine Charlie = le capitaine Chellat

E.M.R.= Ecole Militaire Royale (Ecole d'Ahermoumou)

B.L.S.= Brigade légère de sécurité

occidentaux.

Ce pouvoir des tortionnaires est celui qui écrase au premier chef la femme marocaine. L'Affaire Tabet l'a révélé dans toute son horreur.

Que des centaines de femmes marocaines aient accepté de se laisser conduire à cette garçonnière pour s'y laisser violer sous les caméras est le signe monstrueux de la dégradation de la société marocaine sous le pouvoir des tortionnaires.

Que l'on ne nous disent pas que ces sadiques ont été jugés et condamnés ! La complicité du pouvoir éclate lorsque la manifestation de protestation prévue pour le 10 Avril par les Organisations de Femmes marocaines a été interdite. "Laissez vous violer et taisez vous !", tel est "l'Ordre" de ce pouvoir des tortionnaires.

Mais il est grave, il est encore plus grave, que les partis de l'opposition parlementaire, après une protestation de pure forme contre cette interdiction, reprennent le cours de leurs tractations avec le pouvoir, avec ce pouvoir.

Les hommes qui dirigent ces partis ne comprennent-ils pas que sans femme marocaine libre, il n'y aura pas d'homme marocain libre ?

Déjà, fin août dernier, ils avaient accepté l'injonction de Hassan II à ces organisations de ne plus insister sur la réforme du Code de Statut Personnel (Moudouwana), qui fait de la femme marocaine l'esclave de l'homme.

Comment cette femme marocaine dont ils entérinent ainsi l'esclavage pourrait-elle se révolter contre les violeurs ?

Certes, les organisations de femmes marocaines doivent tirer les leçons de cet opportunisme des directions des partis de l'opposition parlementaire. Mais dans le contexte du Maroc, elles doivent absolument être aidées face à l'arbitraire du régime. Cela est le devoir de tous les démocrates marocains au Maroc même comme à l'étranger.

Il faut aussi que l'opinion publique internationale se dresse pour aider les femmes marocaines dans leur lutte contre l'exploitation et l'oppression qu'elles subissent. Il faut qu'elle aide et soutienne les organisations de femmes marocaines.

Il faut en finir avec l'abus de pouvoir au Maroc. Plus que jamais, telle est la première tâche du combat démocratique et pour les droits de l'être humain au Maroc. Elle ne saurait souffrir de compromission ni de calcul politique.

Abraham SERFATY.

22 Avril 1993

EN GUISE DE COMMENTAIRE

Ce que l'on appelle "le milieu militant" marocain à Paris est traversé périodiquement de "rumeurs", l'une des plus répandues ces derniers temps étant que Abraham Serfaty s'apprête à s'entendre avec le pouvoir. J'invite ceux qui ont prêté l'oreille à ces rumeurs à lire la mise au point que j'ai adressé au journal "Al-Ousbouh As-Siassi" qui a lancé cette rumeur.

Mais j'invite plus particulièrement ces personnes, parmi lesquelles des militants honnêtes mais désemparés par la vie de l'exil, à lire ce que j'ai écrit voici plus d'un an (en ayant en tête que je ne suis pas de ceux qui changent d'opinion sur l'essentiel au gré des vents):

"Les forces démocratiques marocaines et, en leur sein, "celles qui sont le plus liées aux masses laborieuses, "doivent ouvrir cette brèche et devront, en maintenant leur "lutte et leur union, empêcher qu'elle se referme pour aller "de l'avant vers une véritable démocratie, vers un véritable "pouvoir du peuple.*

"C'est là où les objectifs du programme stratégique que "nous avons proposé aux forces révolutionnaires marocaines "prendront toute leur actualité. Lorsque nous disons << les "forces révolutionnaires marocaines>>, il ne s'agit pas "seulement de celles aujourd'hui présentes, dont on sait "combien elles sont dispersées. Il s'agit aussi de la "possibilité de radicalisation plus poussée des forces "démocratiques actuelles les plus liées aux masses "laborieuses, notamment à la classe ouvrière, et qui pourront "aller, par leur propre expérience, jusqu'au bout du chemin "révolutionnaire et entraîner avec elles de larges fractions "des classes moyennes ou même leur grande majorité. C'est "pourquoi nous devons maintenir à travers toutes les "péripéties des luttes politiques actuelles et à venir la "démarche unitaire qui a commencé à se forger ces dernières "années.

"Il s'agit également de l'organisation révolutionnaire "des masses laborieuses des régions périphériques "(périphériques par rapport au <<Maroc utile>> du Protectorat "et des néo-colons) où le potentiel révolutionnaire est le "plus grand pour ce qui concerne les campagnes marocaines à "la condition que l'objectif soit clair, et il ne peut être "celui d'une démocratie formelle, mais d'une République des "conseils populaires fondée sur une large décentralisation, "sur l'autonomie de ces régions et sur le respect de la "langue et de la culture amazigh." (Présentation de mon livre <<Dans les Prisons du Roi>>)

** La brèche à percer dans l'étape actuelle est ,contre les abandons sans vergogne de ceux qui se compromettent avec la tyrannie, mais aussi en dépit de toutes les surenchères irresponsables, celle* ***du Congrès du Peuple Constituant.***

A. Serfaty

le 4 Mai 1993.

ESSENCE DU REGIME MAROCAIN

pardonne d'y faire référence--les tortures infligées à mon fils en 1972, 1979, 1984, parce qu'il était mon fils ? Puis-je oublier ce père si digne de l'un de nos martyrs, mort sous la torture, se refusant à porter plainte parce qu'il avait d'autres enfants ? Puis-je oublier la soeur de Ahmed Bensaïd, enceinte, qui avorta au Commissariat de Tanger sous la fureur des policiers auxquels son frère avait échappé ?

Peut-on oublier la peur, si longtemps contenue dans les milieux de l'opposition parlementaire marocaine, à évoquer le spectre de Tazmamart ? Rappelons que ce fut Mohamed Bensaïd, dirigeant de l'O.A.D.P. qui leva au Parlement le voile sur Tazmamart.

Mais aujourd'hui, que font ces mêmes milieux après l'affaire Tabet ? Tabet condamné à mort -- le meilleur moyen pour le faire taire --, quelques changements à la tête de la police, et tout continue comme devant. On prépare les prochaines élections à un Parlement où l'on pourra parler davantage mais sans plus de pouvoir réel. Certains s'apprêtent même à participer à un prochain gouvernement.

Certes, on réclame la libération de Noubir Amaoui mais jamais les directions de ces partis d'opposition ne font allusion à la plate-forme politique proclamée par lui et qu'il a réaffirmée en Appel, plate-forme qui met en cause justement ce système de pouvoir.

Car sans mettre en cause ce système de pouvoir dans son essence, toute cette "opposition" n'est que poudre aux yeux pour camoufler les compromissions qui se préparent ou se marchandent, une fois de plus sur le dos du peuple.

L'Organisation Marocaine Ila Al Amam l'avait écrit dans son Communiqué du 30 Août 1992:

" Il doit être clair à cet égard qu'il ne pourra y avoir d'avancée réelle vers la démocratie au Maroc sans le démantèlement de l'appareil makhzénien qui quadrille le pays et le peuple et l'étouffe sous la terreur omniprésente et le remplacement de cet appareil par des Assemblées élues et par un gouvernement émanant du Parlement et responsable devant lui seul, ce Parlement étant lui-même élu entièrement par le peuple; sans la refonte totale du corps des magistrats vermoulu par la corruption et la soumission aveugle à la police; sans en finir avec cette adulation honteuse et obligée du roi par tous les corps constitués; sans en finir avec l'arbitraire qui pèse sur toute presse libre; sans libérer la totalité des détenus politiques civils et militaires et des militants syndicalistes emprisonnés; sans rendre à la vie libre tous les disparus qui survivent encore et rendre des comptes pour les morts; sans permettre le retour sans condition de tous les exilés; sans que les tortionnaires rendent des comptes; sans rétablir la justice et la vérité de ces trente et une années d'oppression et de terreur imposées au peuple marocain.

Mais il est clair aussi qu'un tel objectif ne pourra être arraché sans la lutte du peuple et l'organisation du peuple. D'où l'importance de l'objectif d'une Constitution élaborée par une assemblée constituante élue émanant du peuple. Tel est en effet l'objectif central de l'étape actuelle.

Mais qui pourra convoquer une telle assemblée et organiser son élection ? Ce ne peut être le makhzen ni son appareil. D'où la nécessité pour les forces démocratiques et parmi elles en premier lieu les courants radicaux, d'entreprendre d'organiser ou d'encourager l'auto-organisation du peuple sous ses formes les plus diverses et de façon autonome par rapport au pouvoir existant afin de créer les conditions d'une telle assemblée à partir de telles organisations et de l'ensemble des organisations de masse militantes du peuple actuelles ou à développer lesquelles pourront s'imposer en tant que Congrès du Peuple Constituant."

Il n'y a pas d'issue pour notre peuple en dehors de la lutte résolue contre le pouvoir des tortionnaires. La démocratie ne peut s'accomoder de compromissions avec ce pouvoir. Et c'est vouloir tromper le peuple que de prétendre avancer vers la démocratie par de telles compromissions. C'est vouloir recommencer l'erreur fatale qui conduisit à l'assassinat de Mehdi Ben Barka que de prétendre s'arranger avec le chef de ce pouvoir.

Ce n'est pas seulement un manque de réalisme politique, ce réalisme dont les promoteurs de ces compromissions se targuent précisément alors qu'ils sont aveugles-- ou aveuglés par leurs intérêts étroits.

C'est bien plus que cela, c'est beaucoup plus grave que cela.

Car c'est attenter à la morale, et sans morale peut-on construire une nation et un peuple libres et dignes ?

Il ne s'agit pas seulement, et cela n'est pas rien, de ne pas accepter Tazmamart, de ne pas accepter que le bourreau de Tazmamart s'en tire par des pirouettes avec la complicité des gouvernements

IL AL AMAM
Revue politique et de réflexion

BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
France
Fax. (33) 1. 48 76 45 63

Commission Paritaire n° 73737

Directeur de publication
Marie-Christine AULAS

Rédacteur en Chef
Abraham SERFATY

COMITE DE SOUTIEN

Daniel Bensaïd, Jacky Bernard, Martial Bourquin, Roland Carraz, René Dumont, Michèle Faÿ, Pierre Galand, Mohamed Harbi, Jean-Pierre Kahane

Imprimé par Rotographie
2, rue Richard-Lenoir, 93108 Montreuil

ABONNEMENTS
pour 6 numéros
Normal 120 FF
Soutien 200 FF et plus

CCP 13025 17 K Paris

SOUTENEZ
IL AL AMAM
SOUTENEZ
SON ACTION
POUR
UN MAROC
DEMOCRATIQUE

L'ABUS DE POUVOIR ,

"Je préfère le champagne et les filles", me disait le Commissaire Divisionnaire Hamiani au soir du 10 Novembre 1974 entre deux séances de torture en s'indignant contre notre projet révolutionnaire.

Cela n'a pas cessé depuis, ni la torture, ni le traitement des femmes comme objet à plaisir. Le pouvoir des tortionnaires est un pouvoir de sadiques. Et le Commissaire Principal Tabet ne faisait pas exception à la règle. Bien au contraire, il faisait partie de la règle. Car l'essence du régime marocain est l'abus de pouvoir. Le régime marocain est un pouvoir de tortionnaires.

C'est bien parce qu'ils sont un pouvoir de sadiques que les Commissaires de Hassan II font peur, une peur viscérale, une peur à donner le cauchemar. Et tel est bien le but visé. Les malheureuses femmes violées par Tabet ne le savaient que trop. Ce règne de la peur, dont le prélude ont été la liquidation physique de la Résistance et les massacres du Rif, s'est installé de façon ouverte et massive au Maroc depuis juillet 1963, lorsque des centaines de militants de l'Union Nationale des Forces Populaires furent arrêtés en masse et torturés des mois durant à Dar El Mokri à Rabat. Cela n'a pas cessé depuis. Bien plus, la méthode s'est généralisée à tous les locaux de la police et de la gendarmerie marocaine et à toute affaire de police.

Un seau d'eau, un pneu de camion recouvert sur un côté par une toile imperméable, une barre d'acier à placer entre deux bureaux et de vieux chiffons, tel est le matériel élémentaire de chaque commissariat pour rendre fous les suspects, arrêtés le plus souvent parce que, dans l'entourage du délit ou du crime, ils sont les plus vulnérables. Après, ils signent n'importe quoi et se retrouvent à finir leur vie désespérés, leur famille détruite, dans les prisons de la mort lente du Maroc.

Dans les quartiers populaires des grandes villes, la peur s'installe avec l'obscurité, non pas la peur de malfaiteurs au sens où on l'entend en Europe de nos jours, mais la peur des rafles policières, la peur des vigiles de quartiers, "mokkadems" ou forces supplétives. Que nos amis d'Espagne se souviennent des "serenos" de la dictature franquiste. Combien ai-je vu hélas de jeunes dans ces prisons de Rabat et de Casablanca devenir fous après leur passage au Commissariat suivi de quelques jours dans les cellules de triage des "Prisons Civiles" de ces villes ?

Les vigiles, on les retrouve depuis le début des années 80 dans l'Université, mais ils n'ont rien de commun avec ceux des Universités françaises. Tout étudiant qui se permet de coller une affiche ou d'exprimer ouvertement des idées radicales, surtout s'il est marxiste, est leur victime désignée. Et cela peut se terminer au Commissariat où l'attendent les tortionnaires, quand ils ne sont pas directement la victime des vigiles.

Le pire est la vengeance de ce pouvoir de tortionnaires sadiques contre les familles des militants révolutionnaires ou radicaux. La vengeance terrible contre la famille Oufkir en est l'illustration la plus dramatique. Et elle n'est pas venue d'un simple Commissaire, mais du sommet de l'Etat. Mais pouvons-nous oublier la vengeance contre nos familles, la persécution constante contre elles, l'emprisonnement et la condamnation de nos femmes et fils en janvier 84 pour le seul fait d'être nos compagnes ou fils ? Puis-je oublier--que l'on me

Il Al Amam

N° 6
Mai 1993

15 FF

Algérie 15 DA - Belgique 100 FB - Espagne 300 PTA - Italie 4500 lires - Pays-Bas 5,50 Fl - RFA 5 DM - Suisse 4 FS - Tunisie 2000 M

Sommaire

Editorial

L'ABUS DE POUVOIR ESSENCE DU REGIME MAROCAIN

LA "DEMOCRATIE" DE HASSAN II UNE DICTATURE MILITARO-POLICIERE

Plus de 20 ans aprés le coup d'Etat du 10 juillet 1971:

Témoignage

Deuxième partie

CONTRE UNE VICE PRESIDENCE MAROCAINE A LA CONFERENCE MONDIALE SUR LES DROITS DE L'HOMME

Revue Il Al Amam : BP 257 - 93511 Montreuil Cedex FRANCE
Compte Chèque postal CCP n° 13.025 17 K PARIS
Commission Paritaire n° 73737